

كتائب

٨٦

د . عبدالواحد الفار

الاستثمارات الأجنبية



دارالمعارف

رئيس التحرير أنيس منصور

د . عبدالواحد الفار

الاستثمارات الأجنبية



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

مقدمة

غير خاف أن الاقتصاد المصرى يواجه - فى مرحلته التاريخية الراهنة - مشاكل متعددة وصعبة وعسيرة . . وكثيراً ما يختلف رأى فى تقدير تلك المشاكل ومدى تأثيرها على خطة التنمية . . فهناك من يرى أن تلك المشاكل ترجع إلى أسباب عارضة يمكن تلافيها إلى حد كبير ، وأن الاقتصاد المصرى سليم فى جوهره وينطوى على احتمالات نمو كبيرة . . فى حين يسرف الآخرون فى التشاؤم قائلين إن هذا الاقتصاد عاجز - فى الوقت الحالى - عن النمو أو الحركة ولن يكتب له الوقوف على قدميه إلا إذا تمت مواجهة شاملة لكافة المشاكل التى تعوق سيره وتشل حركته . . والوصول إلى حلول جذرية مناسبة لكل منها . .

ويكاد الإجماع ينعقد بين الآراء المختلفة على أن مشاكل الاقتصاد

المصرى الراهنة تنحصر فيما يأتى :

- ضخامة الإنفاق العسكرى .

- المديونية الخارجية الباهظة والعجز الشديد في ميزان المدفوعات .
- الاختلال الشديد في هيكل الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي .
- اختلال هيكل النظام التعليمي .
- عدم التركيز على حل مشكلات الجماهير الملحة الواحدة وراء الأخرى .

- تزايد حجم السكان بمعدل يفوق كثيراً معدل التنمية .

- ضخامة عبء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية .

- التأخر في الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي .

ويبدولنا من استعراض تلك المشاكل أنها مختلفة ومتباينة ، فمنها ما هو اقتصادي ، ومنها ما هو سياسي أو ثقافي أو اجتماعي . . . كذلك منها المشاكل المزمنة ، وأيضاً المشاكل الطارئة ، ومنها مشاكل هامة ومشاكل ثانوية الأهمية . لذلك فليس من الحكمة - في تقديرنا - أن نقف بالرأى عند حد التفاؤل أو التشاؤم ، بل من الواجب دراسة هذه المشاكل دراسة متأنية واعية ، بغرض تحديد طبيعة كل منها . . والبدء في إيجاد حلول مناسبة لها في إطار سياسة واحدة شاملة .

ويكاد يكون من المؤكد أن القضاء على تلك المشاكل وبالتالي إصلاح حال اقتصادنا وتخليصه من صعوباته الحالية ، لا بد أن يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً . . غير أن الضرورة القومية تحتم بذل كل الجهود المتاحة لتقصير تلك المدة قدر المستطاع . . وإذا كانت بعض المشاكل التي

تعرض نمو اقتصادنا لا تخضع - عند البحث عن حل لها - لإرادتنا ،
 وذلك لارتباطها ببعض الظروف والسياسات الدولية المتغيرة ، فلا مفر من
 البدء باتخاذ التدابير العاجلة التي في مقدورنا . . دون أن نهمل بطبيعة
 الحال طرق المجالات الأخرى ، حتى ولو كان مشوارها طويل المدى .
 وظاهرة العجز الجسيم في ميزان المدفوعات المصرى هى إحدى
 المشاكل الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد القومى . . وإذا كانت التنمية
 وزيادة الصادرات هى الأسلوب الأمثل للقضاء على تلك المشكلة أو على
 الأقل التخفيف منها ، فإن عملية التنمية ذاتها تحتاج إلى رؤوس الأموال
 المنتجة التى تزيد من القوة الإنتاجية للدولة ، وبالتالي يتحقق نتيجة
 لذلك فائض من هذا الإنتاج يمكن تصديره . وهذه هى القضية الملحة
 للاقتصاد المصرى فى موقفه الراهن ، فهو فى حاجة ماسة إلى مصادر
 تمويل ضخمة تعمل على تنشيط قنوات إنتاجه الوافر ، وفى حاجة إلى
 استغلال مصادره الطبيعية الغنية ، وفى حاجة إلى استخدام طاقاته
 البشرية الكامنة . . ليس فقط لكى يشفى من إسقامه ويعود إلى حالته
 الطبيعية ، ولكن من أجل تغيير مكوناته الأساسية ، وتعديل صورته
 الظاهرة ، بحيث يغلب فيه النشاط والحركة على الركود والبطء . . .
 والشكل الزراعى الصناعى المتقدم على الشكل الزراعى المتخلف ، والنمط
 التصديرى على النمط الاستهلاكى ، وبحيث تكون العدالة وحسن التوزيع
 وارتفاع مستوى معيشة أفراد الشعب هى السمة المميزة للاقتصاد المصرى

في المستقبل القريب .

وقد قدرت مصر حاجتها من رأس المال المطلوب لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية المعتمدة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) بمبلغ ١٢ ألف مليون جنيه ، أي ما يعادل ٢٠ مليار دولار أمريكي .

ولأن مصر - مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية - غير قادرة على تدبير هذا المبلغ الضخم من مواردها المحلية ، كما أنها تحتاج إلى الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والتنظيم والإدارة ، لذا فقد أصبحت الحاجة ماسة بالنسبة لها أن تلجأ في طلبها من المصادر الأجنبية ، ولجوء مصر إلى المصادر الأجنبية للمشاركة في استثمار مشروعاتها الإنتاجية يعني الأخذ بسياسة الانفتاح . والأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي لا يعني تبني فلسفة اقتصادية معينة ، أو الارتباط بنظام سياسي خاص ، وإنما هو أسلوب جديد لإدارة وتشغيل طاقات الاقتصاد الوطني على أسس اقتصادية سليمة بعد فشل سياسة الانغلاق . . كما أنه يعتبر وسيلة مثمرة لإقامة تعاون اقتصادي وتجاري مع دول العالم الخارجي على أساس المصالح المتبادلة . . ومن أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة . . دون أن يكون في ذلك مساس بالمصالح القومية ولا بواقع الارتباطات الإقليمية .

ولا جدال أنه منذ الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي والقائمون على شئون الاقتصاد المصري يسعون جاهدين للبحث عن رؤوس الأموال

والخبرات الفنية (التكنولوجيا) التي تحتاج إليها خطة العبور الاقتصادي . . وكان عليهم - في سبيل ذلك - اللجوء إلى الدول العربية الشقيقة المصدرة لرؤوس الأموال . . كما كان عليهم اللجوء إلى الدول الأجنبية الأخرى - خاصة دول غرب أوربا وأمريكا - للحصول على المعونات الفنية سواء في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين مصر وتلك الدول أو من خلال منظمات التمويل الدولية . ومن حسن الحظ وجدت تلك السياسة الاقتصادية الجديدة تفهماً واضحاً من تلك الدول ، حيث ظهرت منها بوادر استجابة للمعاونة في شد أزر الاقتصاد المصري والمساعدة في تحقيق المشروعات الإنمائية

وكان من الطبيعي - ومصر تسعى إلى طرق مجالات التمويل الدولي - أن تلجأ أيضاً إلى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، كي تشارك هي الأخرى في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . من هنا أصدرت مصر قانون الاستثمارات الأجنبية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك لتشجيع تدفق رأس المال العربي والأجنبي الخاص للاستثمار داخل البلاد . وقد أعطى هذا القانون المستثمرين العرب والأجانب الكثير من المزايا والضمانات لتوفير المناخ الملائم لهم بعيداً عن المخاطر السياسية أو القيود التعسفية .

ومنذ صدور قانون الاستثمارات الأجنبية السابق الإشارة إليه ، والحوار يدور بين رجال الفكر والاقتصاد والسياسة ، عن جدوى هذا

القانون ، والمدى الذى يمكن أن تسهم به رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فى التنمية الاقتصادية . وقد رأينا تخصيص هذا البحث لإلقاء الضوء على هذا الموضوع الهام لإبراز جوانبه المختلفة ، بصورة مبسطة واضحة ، تسعف القارئ العادى للإلمام بفكرة عامة عن طبيعة الاستثمارات الأجنبية ، ومدى مساهمتها فى الاقتصاد القومى .

ومن ثم فقد قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : خصصناه للتعريف بالاستثمارات الأجنبية .

الفصل الثانى : تناولنا فيه الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية .

الفصل الثالث : عرضنا فيه لأهم الأحكام الخاصة بمعاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

الفصل الرابع : أشرنا فيه إلى أثر الاستثمارات الأجنبية فى مجال التنمية الاقتصادية .

وأرجو أن يكون هذا البحث المتواضع نواة لأبحاث أخرى أشمل وأعمق يمكن بموجبها الكشف عن الجوانب المتعددة لهذا الموضوع الهام بنفس القدر والأهمية التى يمكن أن تتأثر بها حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

الفصل الأول

التعريف بالاستثمارات الأجنبية

يشار دائماً إلى الاستثمارات الأجنبية في بلد ما على أنها تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع ، . . . ويستوى في ذلك أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية ، أو تتم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات .

أولاً - موقف الدول إزاء الاستثمارات الأجنبية :

من المسلم به أن كل دولة ذات سيادة لها الحق المطلق في تنظيم واستغلال واستثمار مواردها وثرواتها الطبيعية ، ولها في سبيل ذلك أن تضع ما تشاء من القواعد والقيود التي قد تصل إلى حد حظر تملك الأجانب أو فئات معينة منهم لأموالها ، كما لها أن تحظر عليهم استغلال واستثمار مواردها وثرواتها الطبيعية ، ولا يعتبر مثل هذا الاتجاه اعتداء على قواعد معاملة الأجانب داخل تلك الدولة ، ولكن ذلك يدخل في نطاق

الاختصاص الداخلى للدولة والذي يجيز لها منع السيطرة الأجنبية على استغلال ثرواتها ، أو قصر الاستثمارات الأجنبية على مجالات محددة . والواقع أن سلوك الدول إزاء الاستثمارات الأجنبية ينحصر في ثلاثة اتجاهات تختلف بحسب مصالحها القومية وفلسفتها الاقتصادية ، فنجد بعض الدول تتشدد نحو الأجانب وتضع قيوداً كثيرة على تملك أو حيازة أو استثمار الأجانب لمواردها القومية ، ونجد دولاً أخرى ترحب بقبول الاستثمارات الأجنبية ، وتعمل على استمالتها وجذبها ، وتهيئ كافة الظروف التي تساعد على تدفقها داخل أقاليمها . . . في حين نجد المجموعة الثالثة من الدول تتوسط بين هاتين المجموعتين ، فلا هي التي تتشدد في معاملتها للأجانب بحيث تغلق في وجوههم فرص استثمار أموالهم داخل أقاليمها ، ولا هي بالمتساهلة معهم إلى الحد الذي يجيز لهم الاستثمار في كافة قطاعاتها الاقتصادية دون قيد ولا شرط .

ومن الملاحظ أن أغلب الدول التي تأخذ بالاتجاه الأول تنتمي إلى الدول النامية حديثة الاستقلال أو الدول الاشتراكية . . . وأسباب الاعتراض على الاستثمارات الأجنبية واضحة بالنسبة للحكومات التي تسير على سياسة اقتصادية اشتراكية . . . في حين أن اعتراضات الدول النامية الأخرى حديثة الاستقلال ترجع إلى أن تلك الدول ما إن تحصل على استقلالها حتى تعمل على تدعيم هذا الاستقلال ، وتؤدي بها هذه النزعة الوطنية إلى اتخاذ مواقف سلبية لكل ما هو أجنبي . . . ومن ثم فإنها تسعى

وتجتهد لتضع حياتها الاقتصادية تحت نفوذ وسيطرة قواها الوطنية ، وفي ظل الشعور بانتهاك ثقتها في الاستثمارات الأجنبية . وعيب هذا الاتجاه أن استمرار الأخذ به قد يترتب عليه عواقب وخيمة في تأخير النمو الاقتصادي للدولة . في حين نجد الدول التي تفتح ذراعها للاستثمارات الأجنبية الخاصة دون قيد ولا شرط هي تلك الدول التي تسير على سياسة الباب المفتوح ، والتي ترى في تلك الاستثمارات وسيلة لتشغيل طاقاتها الإنتاجية المعطلة بسبب عجز مواردها المالية الذاتية عن القيام بذلك ، وبالتالي يتحقق لها من خلال تلك الاستثمارات زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها ، بالإضافة إلى ما ستفرضه على تلك الاستثمارات من ضرائب ، وما سيعود عليها من مدفوعات وخدمات وتدريب للعاملين المحليين ، وما ستسهم به تلك المشروعات الاستثمارية في نقل المعرفة والخبرة التكنولوجية إلى اقتصادها ، وما ستوفره لها من دراية تجارية وإمكانية الاتصالات الدولية بالأسواق الخارجية . وعيب هذا الاتجاه أن الدول التي تأخذ به لا تلقى بالا إلى مدى ما يتمتع به المستثمر الأجنبي من خبرة واسعة في مجال الأعمال ، ومدى ما يتمتع به من قدرة اقتصادية ، الأمر الذي يتيح له هذه وتلك ، ممارسة نفوذ غير مرغوب فيه على الهيئات الحكومية أو المجموعات البرلمانية . . خاصة أن هؤلاء المستثمرين الأجانب لا يتصفون عادة بالإخلاص أو الشعور بالمسئولية تجاه تلك الدول . . هذا بالإضافة إلى أن ترك الصناعات الأساسية ومشروعات

المرافق العامة في أيدي المستثمرين الأجانب قد يؤدي إلى سيطرة المصالح الأجنبية على مقدرات الاقتصاد داخل الدولة المضيفة ، وبالتالي تحويل تلك الدولة إلى مستعمرة اقتصادية تدخل في مناطق نفوذ الاستعمار الاقتصادي الجديد .

أما الاتجاه الثالث الذي تأخذه به مجموعة الدول التي تتوسط بين المجموعتين السابقتين فإنه يتلخص في محاولة تلك الدول التوفيق بين الاستفادة بمزايا مشاركة رأس المال الأجنبي في استثمار مواردها الاقتصادية ، وحرصها في نفس الوقت على الاحتفاظ بالسيطرة الوطنية على قطاعات الاقتصاد الأساسية داخل البلاد .

وللتوفيق بين حاجة تلك الدول إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ، دون أن تقع في ذات الوقت فريسة للاستعمار الاقتصادي الجديد ، فإنها غالباً ما تسلك في تشريعاتها الاستثمارية طريقتين :

— إما أن تحتكر لنفسها الاستثمار في المجالات الحيوية والأساسية في اقتصادها القومي ، وبالتالي تحظر على الاستثمارات الأجنبية المشاركة في تلك القطاعات وتجزئ لها الاستثمار فيما عداها .

— أو تتيح للأجانب الاستثمار في كافة مجالاتها الاقتصادية مع وضع شرط تخول به سيطرة العناصر الوطنية على المشروع الاستثماري عن طريق تملك الوطنيين لأغلبية رأس مال المشروع .

والواقع أن هذا الاتجاه يمثل أفضل الاتجاهات الثلاثة لما يحققه من

مزايا متعددة . . فهو يتيح للدولة أن تستعين برؤوس الأموال الأجنبية وما يصاحبها عادة من خبرات فنية وإدارية لازمة لدفع عجلة التنمية والتطور داخل البلاد دون أن تفقد السيطرة على حياتها الاقتصادية . . ومن جهة أخرى فإن المستثمر الأجنبي يشعر بالاطمئنان من مشاركة رأس المال الوطني له في استغلال واستثمار المشروعات الإنتاجية . وهذا الاتجاه هو الذى تأخذ به مصر في تشريعها الخاص بالاستثمار الأجنبي كما سيتضح لنا فيما بعد .

ولأن الاستثمار عن طريق مشاركة رأس المال الوطنى مع رأس المال الأجنبي فى تملك المشروع وإدارته أصبح طريقاً مفضلاً من جانب كثير من الحكومات ، فإن الأمر يقتضى إلقاء الضوء على هذا الطريق من طرق الاستثمار .

ثانياً - مبدأ المشاركة فى الاستثمارات الأجنبية :

يفترض مبدأ المشاركة فى الاستثمارات الأجنبية أن المشروع الاستثمارى يتقاسم ملكيته رأس المال الأجنبي والوطنى على السواء . وغالباً ما يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً (فرداً أو شركة خاصة أو عدة شركات) . كما أن الشريك المحلى قد يكون فرداً أو جماعة أو هيئة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها . غير أن معظم الشركات الأجنبية لديها من الأسباب ما يجعلها تميل إلى تفضيل المستثمر الخاص كشريك محلى فى

المشروع المشترك . . إذ أن المستثمر الخاص المحلى يكون أكثر استعداداً من موظفى الحكومة فى توفير الخبرات المحلية التى يحتاج إليها المشروع ، فضلاً عن أن التغييرات السياسية فى رجال الحكومة لا تؤثر على استمرار سير العمل فى المشروع الاستثمارى .

وإذا كانت مشاركة الحكومة المحلية للمشروعات الاستثمارية لها بعض العيوب من وجهة نظر المستثمر الأجنبى ، فلا شك أن لها أيضاً بعض المزايا ، لأن اشتراك الحكومة فى المشروع ، يعتبر تأييداً رسمياً لأهميته ، مما يسمح بإضفاء بعض المساعدات الخاصة له . . كتغيير فى التعريف الجمركية ، أو منحه إعفاءات ضريبية ، أو التأكيد على شراء قدر كبير من منتجاته . . هذا بالإضافة إلى أن الحكومة ليست فى عجلة من أمر سحب أرباحها كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين الخاص ، بل لعلها تميل دائماً إلى إعادة استثمار تلك الأرباح فى مشروعات التوسع .

وقد انتشر مبدأ مشاركة الحكومة المحلية للمستثمر الأجنبى فى السنوات الأخيرة انتشاراً كبيراً ، خاصة فى مجال استغلال مصادر الثروة الطبيعية ، وأهمها البحث عن البترول واستغلاله .

ودائماً يثور التساؤل حول الشكل القانونى الذى تكون عليه المشروعات الاستثمارية المشتركة . وإذا كان من المسلم به أن المشروع المشترك يأخذ شكل الشركة الوطنية العادية عندما يكون الشركاء فيه ، سواء المحليون أو الأجانب ، منتسبين إلى القطاع الخاص . . . إلا أن الأمر

قد يدق إذا كانت الحكومة شريكاً في هذا المشروع ، سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى وحدات القطاع العام فيها .
وهنا يجب التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولى :

هى التى يكون المستثمر الأجنبى المشترك مع الحكومة المحلية فرداً أو شركة خاصة ، وهنا يمكن القول إن المشروع الاستثمارى قد يأخذ شكل الشركة الوطنية ، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك . . كأن يتم إنشاء المشروع فى شكل « شركة وطنية ذات نظام خاص فى القانون الداخلى » أى شركة تتمتع بجنسية الدولة المضيفة ولكنها تتميز عن غيرها من الشركات الأخرى المماثلة بأحكام خاصة تسرى عليها . . وهذه الأحكام قد يصدر بها تشريع خاص ، أو يصدر بها تشريع عام يجوز للشركة هذا الوضع الاستثنائى ، باعتبارها مشروعاً مشتركاً .

الحالة الثانية :

هى التى يكون المستثمر الأجنبى المشترك مع الحكومة المحلية هيئة عامة أو وحدة من وحدات القطاع العام التابعة للحكومة الأجنبية ، أو الحكومة الأجنبية ذاتها . وفى هذه الحالة فإن الشكل القانونى للمشروع الاستثمارى يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المشتركة ، ويمكن فى هذه

الحالة تصور قيام المشروع في شكل « شركة وطنية ذات نظام دولي أو شبه دولي » أى أن تأخذ هذه الشركة جنسية إحدى الدول الأطراف على أن تخضع للأحكام الواردة في الاتفاق الدولي .

ثالثاً - الدور الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى الاستثمارات الأجنبية :

كان من نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية التى عمت العالم الغربى بعد الحرب العالمية الثانية وسهولة انتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر الدول الأوروبية وأمريكا . . أثر كبير على تداخل الاستثمارات التى تقوم بها الشركات الاحتكارية فى تلك الدول ، وقد بدأت بعض تلك الشركات تتقارب وتتداخل فيما بينها وتتبادل شراء أسهمها إلى أن وصلت إلى مرحلة الاندماج الكامل فيما بينها ، وبالتالى ظهر على ساحة الاقتصاد العالمى عدد كبير من الشركات العملاقة التى تتميز بأن الملكية الفعالة لأسهمها تتوزع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة ، كما أنها تمارس نشاطها الاستثمارى فى عدة دول ، وهى فى نشاطها هذا تنتج سلعاً أو خدمات خارج موطنها الأصلى ، وتستخدم فى ذلك كموارد فنية وإدارية من جنسيات مختلفة ، ومن هنا جاءت تسميتها بالشركات متعددة الجنسية .

ومدلول هذا الاسم يعنى أن الشركة متعددة الجنسية برغم وجود مركزها الرئيسى فى دولة بذاتها - إلا أنه لا يمكن النظر إليها باعتبار أنها

شركة قومية خالصة ، وإنما هي بمثابة تجمع رأسمالى إنتاجى عبر الدول ، يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل - سواء فى مجال تبادل السلع المادية ، أو فى حركات رؤوس الأموال ، أو فى تقديم الخدمات بما فى ذلك السياحة ، أو نقل الوسائل التكنولوجية والمعلومات الفنية . . وتمتد كل تلك الأنشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة الكائن بها المركز الرئيسى للشركة .

وقد اكتسبت تلك الشركات الواسعة النشاط والانتشار ، بعداً استراتيجياً عالمياً ، وأصبحت محل اهتمام الكثير من مراكز البحث العلمى ، والمنظمات العالمية ، مثل منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنظمة السوق الأوربية المشتركة . . ويرجع ذلك إلى المدى الذى تتمتع به تلك الشركات من ثقل كبير وتأثير قوى فى مجال العلاقات الدولية بصفة عامة . . والتنمية الاقتصادية العالمية بصفة خاصة .

ويكفى أن نشير إلى أن رقم الأعمال السنوى لشركة جنرال موتورز مثلاً تجاوز ٣٥ مليون دولار ، وهذا الرقم يفوق بكثير مجموع الناتج القومى الإجمالى للأغلبية العديدة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بما فيها بعض الدول المتقدمة مثل الدانمرك . ولا جدال أن مثل هذا الوضع الاقتصادى يعطى مثل تلك الشركة نفوذاً قوياً فى مواجهة أى دولة منفردة . كما أنه فى دراسة أجرتها جامعة هارفرد عن ١٨٧ شركة متعددة

الجنسية مقرها الرئيسي في أمريكا ، تين أن كلا منها ينتج في المتوسط ٢٢ سلعة مختلفة . وإنتاج شركة جنرال موتورز مثلاً يمتد من قاطرات السكك الحديدية إلى الثلاجات إلى سيارات الركوب الخاصة والتي تشمل الكثير من « الماركات » المختلفة . . وقد اتضح أيضاً من تلك الدراسة أن القيمة المضافة التي حققتها الشركات المتعددة الجنسية في سنة ١٩٧١ بصفة عامة - تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار ، أى ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى لكل دول العالم - باستثناء دول الكتلة الاشتراكية . كما أن معدل نمو نشاطها خلال السنوات الماضية كان لا يقل عن ١٠٪ فى الوقت الذى كان معدل النمو فى اقتصاد الدول الغربية لا يتجاوز ٤٪ .

ولا شك أن الدور المتزايد الذى تقوم به تلك الشركات فى مجال العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية أصبح يمثل ظاهرة جديدة فى الاقتصاد الدولى . . وقد اختلف الرأى فى تقدير مدى ما يمكن أن تقوم به تلك الشركات بالنسبة للدول النامية المستوردة لرؤوس الأموال الأجنبية . . وهناك اتجاهان فى هذا الشأن :

الاتجاه الأول : ويرى أصحابه أن الدول النامية التى تسعى للاستعانة بالاستثمارات الأجنبية فى تنمية مواردها الاقتصادية لا مفر لها من اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسية لطلب تلك الاستثمارات للأسباب الآتية :

- ١ - إن هذه الشركات هى المصدر الأساسى - فى الوقت الراهن - لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للتنمية . كما أنها هى المصدر

المباشر للتكنولوجيا الحديثة .. وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية .

- ٢ - إنها تفتح المجال لوظائف جديدة وتعمل على تدريب القوى العاملة المحلية على الصناعات والمشروعات والخدمات الجديدة .
- ٣ - إنها تسهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها لتمويل المشروعات الحديثة الجديدة .
- ٤ - إنها تعمل على احتكاك السوق التجارية المحلية بالأسواق العالمية وتزيد من فاعلية هذا الاحتكاك .

أما الاتجاه الثاني : يرى أصحابه أن لجوء الدول النامية للشركات متعددة الجنسية للاستثمار بداخلها لا يحقق لتلك الدول ما تهدف إليه للأسباب الآتية :

- ١ - إن تلك الشركات تعمل وفق استراتيجية عالمية تتفق ومصالحها الخاصة ، دون أن تأخذ في اعتبارها تطابق تلك الاستراتيجية مع المصالح الوطنية للدول التي تباشر نشاطها في أقاليمها ، وهي بذلك قد تعرض الدول النامية لنوع من أنواع الاستغلال الدولي ، وتعكس بذلك احتمال اختلال خطط التنمية لتلك الدول ، الأمر الذي يترتب عليه استمرار تخلفها الاقتصادي .

- ٢ - إن تلك الشركات بما لها من إمكانيات مالية ومعرفة تكنولوجية وكمية وافرة من المعلومات المتاحة - تبدو دائماً كطرف قوى في

المفاوضات التي تجريها مع الدول النامية لإقامة المشروعات الاستثمارية بها ، وغالباً ما تتمخض تلك المساومات عن غبن واضح للدولة النامية ، نتيجة للشروط الاستثنائية التي تنتزعها من تلك الدول ، والتي تحقق بموجبها أرباحاً أعلى بكثير من تلك التي تحصل عليها عادة من الاستثمار في الدول الصناعية .

٣ - إن الاستثمار الذي تقدمه تلك الشركات غالباً ما ينفد إلى إقليم الدولة النامية في شكل آلات ومعدات ومعرفة تكنولوجية وإدارية مصدرها جميعاً تلك الشركات التي تبالغ في تقدير أثمانها . . ومن ثم فإن العملات الأجنبية التي تعول عليها الدول النامية لحفض العجز في ميزان المدفوعات لا تظهر في استثمارات الشركات متعددة الجنسية . . بل تعتمد تلك الشركات في توسيع نشاطها المحلي عن طريق إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محلياً ، دون تحويل أى عملات أجنبية جديدة ، مع تمتع كل ذلك بالمزايا المقررة للاستثمار الأجنبي .

٤ - وأخيراً ، فإن تلك الشركات دأبت على بسط نفوذها الاقتصادي لإفساد الحياة السياسية داخل الدول التي تعمل بها . . وأكبر دليل ظاهر يمكن الاستناد إليه في ذلك هو ما كشف عنه أسلوب التعامل في شركة لوكهيد الأمريكية للطائرات ، حيث تبين أن تلك الشركة كانت تسعى إلى تسهيل مصالحها وعقد صفقاتها في الدول التي تعمل بها عن طريق تقديم الرشاوى للمسؤولين في تلك الدول . . الأمر الذي أدى إلى

اضطرابات سياسية عنيفة في عدد كبير من الدول التي كانت تتعامل معها .

والحقيقة أن هناك اتفاقاً بين الجميع على أن مصالح الشركات متعددة الجنسية تختلف في كثير من جوانبها مع مصالح الدول النامية المستوردة لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها . . فضلاً عن أن الأساليب التي تتبعها تلك الشركات في معاملتها للدول المضيفة تكشف عن وسائل لا تتفق - في بعض الأحيان - مع ما يجب أن يكون عليه التعاون الدولي والثقة المتبادلة بين أطراف التعامل . وقد رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار الجهود التي تبذلها لتنمية التعاون الاقتصادي في المجتمع الدولي - أن تتصدى للمشاكل القائمة بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسية لمحاولة الوصول إلى مبادئ يمكن أن تكون أساساً للتعاون فيما بين الطرفين ، فشكلت لجنة من الخبراء الدوليين لدراسة « دور الشركات متعددة الجنسية في العلاقات الدولية وعملية التنمية » وذلك تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة . وقد انتهت تلك اللجنة في دراستها إلى أن المجتمع الدولي إذا كان قد أنشأ منظمات تعمل على تسهيل التبادل التجاري والتأثير على شروط التجارة بين الدول مثل منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) والانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) فإن الحاجة تدعو إلى إنشاء منظمات مماثلة تعمل على تنظيم وتدفق الإنتاج الدولي .

ومن ثم فإن الأمر يقتضى إعداد اتفاقية جماعية بين الحكومات تحت اسم «الاتفاقية العامة للشركات متعددة الجنسية» يتم بموجبها تحديد الشروط العامة للإنتاج الدولى . . ويدخل فى ذلك - بطبيعة الحال - تنسيق حوافز الاستثمار ، ومشاكل الازدواج الضريبى ، وقوانين الاحتكارات ، وسياسة المنافسة ، والرقابة على تدفق رؤوس الأموال للدول المستوردة لها ، وتحويل الأرباح للدول المصدرة لرؤوس الأموال . واقترحت اللجنة إنشاء لجنة دائمة للشركات متعددة الجنسية تتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى يكون مهمتها وضع نظام لتبادل وجهات النظر بين الحكومات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية عن تأثير الشركات متعددة الجنسية على التنمية الدولية ، مع إجراء دراسات وتقديم الاستشارات للدول النامية عن تعاملها مع تلك الشركات .

والواقع أن تقرير اللجنة يتجه إلى ضرورة وضع مبادئ عامة دولية تلتزم بها الشركات المتعددة الجنسية فى تعاملها مع الدول المضيفة . . وتحدد فى نفس الوقت حقوق والتزامات تلك الدول . . ومعنى آخر ترى اللجنة وضع قانون عالمى موحد للاستثمارات الأجنبية يحمى الدول المستوردة لتلك الاستثمارات ، وعلى الأخص النامية منها ، مما تقع فيه من أخطاء . . على أن تكون هناك رقابة دولية على تطبيق وتنفيذ هذا القانون .

وإذا كان هذا التقرير لم يترجم حتى الآن إلى ميثاق عمل كما لم يتخذ نحوه أى إجراء فعال لوضعه موضع التنفيذ . . فمن الملاحظ أن العلاقة

بين الشركات متعددة الجنسية والدول النامية بدأت تأخذ طابع الفتور . .
وهذا ما أدى بالدول الغنية الأعضاء في منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية» إلى الإسراع بعقد اجتماع في باريس في الأسبوع الأول من يوليو سنة ١٩٧٦ كمبادرة منها للتوصل إلى حل وسط يلزم شركاتها العملاقة بمناهج للسلوك الأخلاقي في تعاملها مع الدول النامية . وقد جاءت تلك المبادرة من الدول الغنية بعد أن اتضح لها خطورة الوضع بالنسبة للأسلوب الذي تنتهجه شركاتها في الدول المضيفة لها ، سواء عن طريق تلاعبها بالبيانات للتهرب من الضريبة ، أو إخفاء المعلومات ، أو القيام بعمليات غير مشروعة للإضرار بميزان مدفوعات ، أو رشوة كبار المسؤولين فيها لتسهيل أعمالها . غير أن ميثاق السلوك الذي انتهى إليه هذا الاجتماع جاء في شكل إرشادات أو مواعظ حسنة صيغت وكأنها نصائح موجهة إلى الشركات متعددة الجنسية الأمر الذي يفقدها عنصر الإلزام ويجردها من كل قيمة قانونية .

وسواء اعتبرنا هذا الميثاق منهجاً أخلاقياً ذا قيمة أدبية ، أو اعتبرناه وثيقة تافهة عديمة الجدوى ، فالذي لا شك فيه أنه خطوة تدل على بداية إحساس الدول الغنية بما تعانيه الدول الفقيرة ، المضيفة للاستثمارات الأجنبية ، من سلوك الشركات متعددة الجنسية ، ومن الواجب على الدول النامية أن تتوحد جهودها لدفع الدول الغنية لاتخاذ خطوات فعالة أخرى لتعيد الثقة في الاستثمارات التي تقوم بها تلك الشركات العملاقة .

الفصل الثاني

الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

أوضحنا أن سياسة الدول إزاء الاستثمارات الأجنبية تتخذ ثلاثة مواقف ، إما التشدد في قبول تلك الاستثمارات ، وإما التوسع في قبولها دون قيد ولا شرط ، وإما المواءمة بين هذين الاتجاهين . والواقع أن المستثمر الأجنبي الذي يرغب في استثمار أمواله خارج وطنه غالباً ما يلجأ لدراسة التشريعات الداخلية للدول المستوردة لرأس المال . . ومن خلال دراسته لتلك التشريعات يتكشف له ما إذا كانت الدولة التي يرغب الاستثمار فيها تشجع الاستثمار داخلها ، أم تضع القيود عليها ، أم تحظرها . وعندما يتخذ المستثمر قراره فإنه يكون قد أخذ في اعتباره مدى المخاطر التجارية التي يمكن أن يصاب بها مشروعه ، أما المخاطر غير التجارية فإن المستثمر لا يقبل أن يكون عرضة لتحمل أى خسائر جسيمة قد تحدث له نتيجةها . . وترجع أهم المخاطر غير التجارية التي يخشاها المستثمر الأجنبي إلى تلك الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة للاستيلاء على أموال المستثمرة بدون تعويض ، أو بتعويض غير متناسب مع قيمة الأموال المستولى عليها . . لذا فإن الخوف من تلك الإجراءات يشكل عقبة أمام المستثمر الأجنبي الذي يرغب في استثمار أمواله خارج

وطنه . وإذا تفحصنا الأساليب التي تتبعها الدول للاستيلاء **على** المصالح الأجنبية داخل أقاليمها ، فإننا نجد لها متعددة ومتغيرة وذات نتائج مختلفة . . فمثلا هناك نزع الملكية ، وهي الصورة التي يتم بموجبها الاستيلاء على عقار بقصد تخصيصه للمنفعة العامة ، وغالباً ما يصاحب هذه الصورة دفع تعويض كامل وفي الحال للمالك . . لذا فإن هذه الصورة لا تثير مخاوف المستثمر الأجنبي كما أنها لا تؤدي إلى إثارة المشاكل على النطاق الدولي .

وأيضاً هناك المصادرة ، وهي الصورة الثانية من صور الاستيلاء على الملكية . . وهذه الصورة ذات طابع جنائي ومظهر استثنائي ، وغالباً ما تأتي استناداً إلى حكم قضائي **أو** أوامر صادرة من السلطة السياسية ، ولأنها على هذا الأساس تعتبر كعقوبة نتيجة مخالفة قوانين الدولة . . فإنها أيضاً لا تثير مخاوف المستثمر الأجنبي طالما سيكون ملتزماً في إرادته لمشروعاته بأحكام وقوانين الدولة ولن يخرج عنها .

وهناك التأميم . . وهي الصورة الحديثة التي يتم بموجبها نقل ملكية المشروع إلى الأمة . . وإذا كانت هذه الصورة تتفق مع نزع الملكية والمصادرة في إنهاء الملكية الخاصة التي يتمتع بها الفرد ، إلا أن هناك خلافاً جوهرياً في طبيعة وآثار كل منهما ، ولا نود أن نقحم القارئ في طبيعة وآثار هذه الخلافات ، غير أن ما يهمنا الإشارة إليه هو أن التأميم أصبح من المسلم به في نطاق القانون الدولي باعتباره إجراء يرتبط بالسياسة

العليا للدولة . وبوصفه مظهراً أصيلاً من مظاهر سيادة الدولة على مصادر ثروتها القومية . . بحيث أصبح من الممكن لأي دولة أن تلجأ إليه عندما ترغب في تغيير هيكلها الاقتصادي تغيراً كلياً أو جزئياً ، غير أن حق الدولة في هذا الصدد أصبح كغيره من الحقوق يخضع للقاعدة العامة التي تقضي بعدم التعسف في استعمال هذا الحق ، ومن ثم يتعين على الدولة عدم الالتجاء إلى التأمين لأسباب لا تتعلق بالصالح العام ، كما يجب عليها عدم التمييز بين الأجانب بطريقة مجحفة ، كأن تقوم بتأمين المشروعات الصناعية المملوكة لرعايا الدول الأخرى دون رعاياها أو دون رعايا دولة أخرى .

وتلتزم الدولة - في نفس الوقت - بدفع تعويض في الحال ومناسب للمشروع الموثم ، وإن كان يجوز للدولة أن تخضع هذا التعويض لقدرتها المالية وليس للقيمة الحقيقية للمال الموثم ، بل هناك من فقهاء القانون الدولي من يرى تحويل الدولة حق دفع التعويض على مراحل متعددة . والواقع أن سياسة التأمين أصبحت من أكبر المعوقات التي يخشى منها المستثمرون الأجانب . . خاصة في الدول النامية حديثة الاستقلال التي تفتقر إلى الاستقرار السياسي ، ومن ثم أصبح المستثمرون غير متحمسين للمخاطرة في استثمار أموالهم في تلك الدول ، إلا إذا كانت هناك حماية دولية تتيح لهم استرداد قيمة مشروعاتهم الاستثمارية في حالة تعرضها للمخاطر غير التجارية ، وكان هناك تأكيد من قبل الدولة المضيفة بضمان

الاستثمارات الأجنبية ضد تلك المخاطر.

من هنا أصبح لزاماً على الدول المستوردة لرأس المال الأجنبي أن تعمل على إزالة كافة المخاوف والشكوك التي تساور المستثمرين الأجانب عن طريق حماية أموالهم ضد المخاطر غير التجارية بموجب تشريع داخلي ، وعليها في نفس الوقت أن تقدم الدليل الكافي على أنهم سيكونون محل ترحيب وحسن معاملة ، وأنهم سيجدون كافة المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعدكم في اختيار مشروعاتهم .

غير أنه لا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن الحماية القانونية التي تضيفها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية - لضمان تلك الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية - لا تخرج عن كونها إجراء داخلياً من طرف واحد . . أي أنه لا يوجد ما يحول دون تعديل أو إلغاء هذا الإجراء الداخلي بما يتفق والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة . . بل إن مظنة قيام الدولة بتعديل أو إلغاء تشريع الاستثمار الأجنبي بها يكون أقوى احتمالاً من غيره من التشريعات الأخرى لمساسه أكثر من غيره بمقدرات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي النظم التي تتحكم فيها الاعتبارات المحلية والدولية والتي - غالباً - ما تعجز الدولة عن السيطرة عليها بمفردها .

فإذا حدث وألغت إحدى الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية تشريع الاستثمار الأجنبي بها ، أو قامت بتعديله ، وترتب على ذلك تحمل

المستثمر الأجنبي أعباء مالية جسيمة لم يكن يتوقعها عندما أقدم على مشروعه ، أو ترتب على ذلك تحميله أعباء مالية باهظة تفوق بكثير تلك التي يتحملها الوطنيون . . . أو حدث وقامت الدولة بالاستيلاء على المشروع الاستثماري الأجنبي بدون تعويض ، أو بتعويض غير مناسب . . . فماذا يكون موقف المستثمر الأجنبي إزاء تلك الأضرار التي حاققت به ؟ وكيف يمكن حماية المستثمر الأجنبي من تعسف الدولة المضيفة لرأس المال الأجنبي ؟

من الطبيعي أن مثل هذا المستثمر لا بد أن يلجأ للدولة التي ينتمي إليها يطلب منها يد المساعدة لحماية أمواله أو التخفيف من الأضرار التي ستلحق به . . . استناداً إلى « حق الدولة في التدخل دبلوماسياً لحماية رعاياها أو أموالهم داخل أقاليم الدول الأجنبية » . . . واستخدام المستثمر الأجنبي لهذا الحق يتعين أن يتوافر فيه شرطان :

أولهما : أن يكون المستثمر الأجنبي متمتعاً بجنسية الدولة التي يطلب تدخلها دبلوماسياً . . .

ثانيهما : أن يكون المستثمر قد استنفد كافة طرق التقاضي الداخلية المتاحة قبل أن يلجأ إلى دولته .

غير أنه ثبت أن التدخل الدبلوماسي - حتى لو توافرت شروطه - أصبح وسيلة غير مجدية ، نظراً لما يحيط به من اعتبارات سياسية كثيرة ، الأمر الذي قد تضطر معه الدولة ، التي ينتمي إليها المستثمر ، إلى عدم

الاهتمام أصلاً بممارسة هذا الحق ، أو الاكتفاء بالحصول على وعد بتعويض المستثمر ، دون أن تستمر في بذل جهودها حتى يحصل المستثمر على كافة حقوقه . وقد فطنت الدولة المصدرة لرأس المال إلى ضعف هذه الوسيلة ، وإلى عدم جدواها ، فعملت على وضع نظم تأمين وطنية تستهدف بها حماية استثمارات مواطنيها ضد المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها في الخارج . وقد اكتسبت تلك النظم ثقة عدد كبير من مستثمري تلك الدول ، فضلاً عن أن كثيراً من الدول المستوردة لرأس المال رحبت بالتعامل مع مستثمري تلك الدول على أساس تلك النظم . . . وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان رائدة للدول المصدرة لرأس المال في الأخذ بتلك النظم . ومن المفيد أن نشير إلى أهم القواعد التي تشملها تلك النظم ، خاصة بعد أن أقدمت مصر على الدخول في اتفاقية ثنائية مع تلك الدول .

١ - نموذج النظام الأمريكي لحماية استثمارات مواطنيها في الخارج :

تتولى الحكومة الأمريكية - بموجب هذا النظام - تغطية الخسائر التي تلحق بالمستثمرين الأمريكيين في الخارج ، إذا كانت تلك الخسائر ناتجة عن مخاطر سياسية .

والهدف من هذا النظام هو تشجيع رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة للاستثمار في الدول التي تكون في حاجة إلى مثل هذه الأموال ، غير أنه

يتعين على المستثمر الأمريكي الذي يرغب في الاستفادة من هذا النظام اتباع الشروط الآتية :

أولاً : أن يوجه استثماراته إلى إحدى الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق لضمان الاستثمارات الأمريكية . ومن الملاحظ أن عدد الدول التي عقدت معها الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقات في هذا الشأن بلغ أكثر من ثمانين دولة .

ثانياً : أن يختار نوع المخاطر التي يريد التأمين ضدها ، والقيمة التي يرغب في تغطيتها . . مع ملاحظة أن نطاق الحماية يمتد إلى ثلاثة أنواع من المخاطر وهي : نزع الملكية ، والعجز عن تحويل العملة ، والحروب أو الثورات الداخلية والفتن ، وفي بعض الحالات قد يمتد نطاق الحماية إلى كافة أنواع المخاطر باستثناء المخاطر التجارية وحالات الغش وسوء السلوك التي يتحمل المستثمر المسؤولية عنها وحده .

ولا جدال أن هذا النظام - برغم أنه نظام داخلي مقصود به تقديم معونة إضافية غير مباشرة للمستثمرين الأمريكيين - يعتبر في حد ذاته أحد الضمانات القانونية الدولية لحماية الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الخارج ، ضد المخاطر غير التجارية ، حيث إنه يخول للحكومة الأمريكية الحق في الحلول محل المستثمر الأمريكي المستفيد من هذا النظام ، في كافة حقوقه المتعلقة بالاستثمار عندما تتحقق المخاطر السياسية المؤمن ضدها ، وبعد دفع التعويض المتفق عليه .

٢ - نموذج النظام الألماني لحماية أموال المستثمرين الألمان في الخارج :
يهدف النظام الألماني لحماية الاستثمارات الخارجية إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال الألمانية الخاصة للتوظيف في الخارج مع ضمان تغطية كافة الخسائر غير التجارية التي تحدث له داخل الدول المضيفة . . . ويتعين لاستفادة المستثمرين الألمان بهذه الحماية ، أن يتوجهوا باستثماراتهم داخل أقاليم الدول التي ترتبط مع ألمانيا باتفاق ثنائي يتضمن إحكام ضمان وحماية تلك الاستثمارات .

وعلى خلاف النظام الأمريكي ، فإن الحماية هنا هي حماية عامة ضد كافة المخاطر غير التجارية . وتعتبر الاتفاقات الثنائية التي تبرمها ألمانيا مع الدول المستوردة لرأس المال أحد الضمانات القانونية الدولية لحماية المستثمرين الألمان من كافة الأخطار غير التجارية . . . بالنظر لما يترتب على ذلك من حلول الحكومة الألمانية محل المستثمر الألماني لمواجهة الأخطار غير التجارية .

٣ - نموذج النظام الياباني لحماية المستثمرين اليابانيين في الخارج :
يتفق النموذج الياباني مع النموذجين الأمريكي والألماني في أنه يقدم للمستثمر الياباني ضمان الحكومة اليابانية ضد المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها رأسماله داخل أقاليم الدول الأجنبية . غير أن هذا النظام يختلف عن النظامين السابقين في أنه يقدم للمستثمر الياباني ضمان الحماية دون

اشتراط وجود اتفاقيات ثنائية من أى نوع بين الحكومة اليابانية وحكومات الدول المضيفة للاستثمارات اليابانية .

٤ - الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية عن طريق المؤسسات الدولية :
إلى جانب الحماية التى تنشئها الاتفاقات الثنائية (أو الجماعية بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال الأجنبى ، لضمان الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر السياسية . . فقد ابتدع نظام آخر لضمان وحماية تلك الاستثمارات عن طريق إنشاء هيئات أو مؤسسات دولية مستقلة مهمتها ضمان الإجراءات (أو تسوية المنازعات التى تنشأ بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة لهم ، وأهم هذه المؤسسات هى « المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار » و « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » ولأهمية هاتين المؤسستين يهمنى أن نشير إلى أهم المبادئ التى تقوم عليها كل منهما .

(١) المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمارات :

أنشئ هذا المركز بموجب اتفاقية « تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الأخرى » والتى أعدها البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى سنة ١٩٦٥ والتى دخلت فى دور النفاذ اعتباراً من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، ولا تتضمن تلك الاتفاقية أحكاماً موضوعية يمكن تطبيقها على المنازعات التى تنشأ بخصوص الاستثمارات الأجنبية ، وإنما تقتصر

على رسم طريق تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول والأطراف المضيفة للاستثمارات الأجنبية ، وبين المستثمرين الذين ينتمون إلى دول أطراف أخرى ، أى أن هذه الاتفاقية حددت المعاملة الإجرائية للمستثمرين الأجانب في حالة نشوء خلافات بينهم وبين الدول المضيفة لهم . . . والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أنشئ كي يكون هو الوسيلة لذلك تحت إشراف البنك الدولي للإنشاء والتعمير . . . وقد حددت الاتفاقية مهمة هذا المركز في تقديم تسهيلات التوفيق والتحكيم كإجراءين متكاملين لتسوية المنازعات القانونية الناتجة مباشرة عن عملية الاستثمار ، والمركز عند قيامه بتلك المهمة لا يقوم بها بنفسه ، وإنما يقوم بها عن طريق لجان التوفيق والتحكيم التي يتم تشكيلها وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالاتفاقية ، ويمكن إعطاء صورة مبسطة للنظام القانوني الذي يقوم عليه هذا المركز على النحو التالي :

العضوية في المركز :

تقتصر عضوية المركز على الدول التي صادقت على الاتفاقية المنشئة له ، وتستطيع أى دولة عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن تكون عضواً به . . . أما الدول غير الأعضاء في البنك ، فليس لها الحق في اكتساب عضوية المركز إلا إذا توافر شرطان :

— أن تكون طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

- أن يوافق المجلس الإدارى للمركز على انضمامها بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ومن الملاحظ أن الدول الأعضاء فى المركز بلغ عددها حتى الآن ٦٦ دولة ، كما أن هناك خمس دول أخرى وقعت على الاتفاقية ولم تصدق عليها بعد . ومن الجدير بالذكر أن مصر انضمت إلى الاتفاقية فى نوفمبر سنة ١٩٧١ وذلك بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ وأصبحت عضواً فى المركز .

المنازعات التى يجوز عرضها على المركز :

يشمل اختصاص المركز كل المنازعات القانونية التى تنشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر من رعايا دولة متعاقدة أخرى . . أى أن المنازعات التى يجوز عرضها على المركز هى التى تدخل فى حدود نطاق عقد الاستثمار ، أو الظروف التى تحيط به من العمليات أو الصفقات الاقتصادية الأخرى ، كعقود الاستيراد والتصدير أو القروض والضمانات وعقود الامتياز . على أنه فى جميع الأحوال ، يشترط لعرض النزاع على المركز ، ضرورة موافقة أطراف النزاع كتابة على اختصاص المركز بنظر النزاع المطلوب تسويته ، ويحتفظ المركز بقائمة للموفقين وأخرى للمحكىين ، ويمكن تشكيل لجنة التوفيق أو التحكيم من بين هذه القائمة على النحو الآتى :

- إما باتفاق الأطراف على اختيار أشخاص المحكمين ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون عددهم فردياً .
- أو يختار كل طرف محكماً ، ويتم اختيار المحكم الثالث باتفاقهما .
- أو يقوم رئيس المجلس الإدارى للمركز بالمساعدة فى تشكيل اللجنة عن طريق تعيين المحكمين الذين لم يتم اتفاق الأطراف المتنازعة على اختيارهم .

ويلاحظ أنه طالما اتفق الطرفان المتنازعان على تسوية النزاع أمام المركز ، فإن اتفاقهما هذا يعد بمثابة تنازل منهما عن أية وسيلة أخرى لتسوية النزاع ، باستثناء الحالة التى تحتفظ فيها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية ، بضرورة استنفاد طرق التقاضى الداخلية كشرط سابق بقبولها التحكيم أمام المركز .

حجية الأحكام الصادرة بتسوية المنازعات :

تصدر أحكام تسوية منازعات الاستثمار بأغلبية آراء لجنة التحكيم المنبثقة من المركز ، ولكل عضو يكون له رأى مخالف أن يرفق رأيه بالحكم . . وعلى لجنة التحكيم أن تطبق فى موضوع النزاع - القواعد التى يتفق الأطراف على تطبيقها ، وإلا فقانون الدول المضيفة للاستثمار بما فى ذلك قواعد بتاريخ القوانين ، وأيضاً لها حرية تطبيق قواعد القانون الدولى - إذا كانت تلك القواعد صالحة للتطبيق على النزاع - سواء

بصورة تكميلية أو أصلية بحسب ما تراه لجنة التحكيم في هذا الشأن ، أى أن تطبيق قواعد القانون الدولى يدخل ضمن السلطة التقديرية للجنة . ويكون الحكم الصادر ملزماً للطرفين ، ويعامل فى الدول الأطراف كما لو كان حكماً نهائياً صادراً من محاكمها ، غير أنه يمكن لكل طرف خلال فترة الخمسة والأربعين يوماً التالية لصدوره أن يطلب صدور قرار تكميلي له أو تصحيحه بخصوص أى مسألة أغفلها الحكم الأصيل أو أخطأ فيها . . . كما يجوز لكل طرف - إذا اكتشف وقائع جديدة يمكن أن تؤثر بصفة قاطعة فى حكم التحكيم - أن يتقدم بطلب لإعادة النظر فى الحكم على أن يكون ذلك خلال ثلاثة أشهر من اكتشاف تلك الوقائع ، وشرط عدم مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور الحكم . . . وأخيراً يجوز لأى طرف أن يطلب إبطال الحكم استناداً إلى أحد الأسباب الآتية :

- تشكيل لجنة التحكيم تشكيلاً معيباً .
- تجاوز لجنة التحكيم اختصاصاتها بطريقة واضحة .
- ثبوت ارتشاء أحد أعضاء لجنة التحكيم .
- صدور الحكم دون ذكر الأسباب التى بنى عليها .

(ب) المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات العربية الخاصة :

أنشئت هذه المؤسسة لتؤدى نفس الدور الذى تقوم به نظم الحماية

الوطنية في الدول العربية المصدرة لرأس المال .. أى أن هدفها هو حماية المستثمرين العرب الذين يستثمرون أموالهم في الدول العربية الأطراف في المؤسسة ضد المخاطر غير التجارية التي قد يتعرضون لها في تلك الأقطار ، على أن المؤسسة محل هؤلاء المستثمرين في كافة حقوقهم تجاه تلك الدول . وقد جاء بدياجة هذه الاتفاقية أن الأقطار العربية الموقعة عليها « رغبة منها في دعم علاقاتها الاقتصادية في إطار من التعاون الفعال ، وعملاً على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها لتمويل جهودها الإنمائية لصالح شعوبها ، ونوكيداً لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به في هذا الشأن المستثمر العربي متى توافر له الضمان المناسب ، وحرصاً على توفير هذا الضمان لمواجهة ما قد يعترض الاستثمارات بين الأقطار العربية من مخاطر غير تجارية يصعب على المستثمر توقيعها بوسيلة أخرى ، وسعيًا إلى الحد من الآثار التي قد تترتب على تحقيق تلك المخاطر ، فقد وافقت على ما يلي : » الخ .

وأشارت المادة ١٨ من الاتفاقية على أن التأمين الذي توفره المؤسسة للمستثمر العربي هو تغطية كل أو بعض الخسائر المترتبة على تحقق واحد أو أكثر من المخاطر غير التجارية التالية :

١ - اتخاذ السلطات العامة بالقطر المضيف - بالذات أو بالوساطة - إجراءات تحرم المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره ، وعلى الأخص المصادرة والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية والاستيلاء الجبرى ومنع

الدائن من استيفاء حقه أو التصرف فيه وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل غير معقول .

٢ - اتخاذ السلطات العامة بالقطر المضيف - بالذات أوبالوساطة - إجراءات جديدة تقيد بصفة جوهرية من قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره أو دخله منه أو أقساط استهلاك الاستثمار إلى الخارج .
ويشمل ذلك التأخر في الموافقة على التحويل بما يتعدى فترة معقولة ، كما يشمل فرض السلطات العامة عند التحويل سعر صرف يميز ضد المستثمر تمييزاً واضحاً

٣ - كل عمل عسكري صادر من جهة أجنبية ، أو من قطر المضيف ، تتعرض له أصول المستثمر المادية تعرضاً مباشراً ، وكذلك الاضطرابات الأهلية العامة كالثورات ، والانقلابات ، والفتن ، وأعمال العنف ذات الطابع العام التي يكون لها نفس الأثر .

ويتعين على المستثمر العربي الذي يرغب في الاستفادة من الحماية التي توفرها تلك المؤسسات اتباع الشروط الآتية .

أولاً : أن يكون من الأفراد المنتمين بجنسيتهم إلى إحدى الدول العربية المصدقة على اتفاقية إنشاء المؤسسة ، أو أن يكون شخصاً اعتبارياً تمتلك أسهمه أو حصصه بصفة جوهرية إحدى هذه الدول أو مواطنوها ، بشرط أن يكون مركزه الرئيسي في إحدى الدول المتعاقدة .

ثانياً : أن يتم إبرام عقد ضمان بين المؤسسة وبين المستثمر يختار فيه

المستثمر تغطية كل أو بعض الخسائر المترتبة على تحقق واحد أو أكثر من المخاطر غير التجارية السالف إيضاها .

ثالثاً : أن يقوم المستثمر المستفيد بسداد القسط المحدد في عقد الضمان ، ومن الجدير بالذكر أن الأقساط التي تقوم بتحصيلها المؤسسة من المستثمرين المستفيدين من هذا النظام لا تعتبر أقساطاً تجارية بالمعنى المعروف . . . ولكن المفهوم أن المؤسسة تعتمد في تغطية التزاماتها المحتملة - مثل المستثمرين - على رأسها وأرباح استثماراتها الذاتية . . على أن تحتل المؤسسة محل المستثمر الذي تعوضه أو توافق على تعويضه فيما يكون له من حقوق قبل الدولة المضيفة .

والواقع أن اختلاف وتباين الأنظمة التي تعمل على حماية الاستثمارات الأجنبية في أقاليم الدولة المضيفة ، ضد المخاطر غير التجارية ، تمثل في مجموعها وسائل مجدية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار أموالهم خارج أوطانهم ، وهذا يدل على مدى الأهمية التي بدأت توليها الدول المختلفة على رؤوس الأموال الخاصة في تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها وتوجيهها للاستثمار داخل أقاليم الدول التي تكون في حاجة إليها .

الفصل الثالث

معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر

أولاً : التطور التشريعي لمعاملة الاستثمار الأجنبي في مصر :

كانت بداية التطور التشريعي الذي بدأت به مصر في هذا الصدد هو صدور المرسوم بقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي حيث أجاز هذا المرسوم الانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية على السواء . . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مشروعات التنمية الاقتصادية ، سواء أكان ذلك في الصناعة أم التجارة أم التعدين أم القوى المحركة أم النقل أم السياحة ، ويلاحظ على هذا القانون أنه أجاز تحويل الربح الناتج عن الاستثمار إلى خارج البلاد بما لا يتجاوز ١٠ ٪ من القيمة المسجل بها وبذات العملة الأصلية التي ورد بها . . كما أنه أجاز إعادة تحويل رأس المال الأجنبي إلى الخارج بعد خمس سنوات وبما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من القيمة المسجل بها ، وقد تم تعديل هذا القانون فيما بعد بما يسمح بتحويل الربح الناتج عن الاستثمار بأكمله دون تحديد حد أقصى وكذا بما يسمح بإعادة تحويل رأس المال بالكامل في أي وقت بعد فوات سنة واحدة من تاريخ وروده وبالشكل الذي ورد به - إذا لم يكن

قد تم استثماره - وبشرط استيفاء باقى الشروط الأخرى المنصوص عليها بموجب القانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤

غير أن صدور تلك التشريعات لم يحقق الأهداف التى قصدها المشرع المصرى لإغراء رؤوس الأموال الأجنبية للتدفق داخل البلاد ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية حتى نهاية سنة ١٩٦٠ لم تتجاوز ٨ ملايين جنيه منها ٥,١ مليون جنيه فى مجال استثمارات البترول ، والباقى فى المجالات الأخرى .

والواقع أن إحجام الاستثمارات الأجنبية فى الدخول إلى مصر فى ذلك الحين تفسره عدة متغيرات دولية وداخلية ، أبرزها إقدام مصر على تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، والأحداث التى تعاقبت بعد ذلك سواء بالنسبة للاعتداء الثلاثى على مصر أو تمصير المصالح والاستثمارات الإنجليزية والفرنسية . ثم جاء القرار الجمهورى رقم ٢١٠٨ الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمعدل بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦١ ، ليحظر قبول أى استثمار أجنبى داخل البلاد إلا بموجب قرار جمهورى ، أى أنه تم وضع قيد جديد على قبول الاستثمارات الأجنبية يتمثل فى ضرورة صدور قرار جمهورى بالموافقة على تلك الاستثمارات . ولا يخفى ما فى هذا القيد من اتجاه نحو الحد من دخول رأس المال الأجنبى للاستثمار داخل البلاد .

ثم جاء القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ بشأن المنطقة الحرة ببورسعيد ،

يجوز استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بهذه المنطقة . . . وقد نص هذا القانون على بعض الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بها ، منها على سبيل المثال ، الاستثناء من أحكام قانون الرقابة على النقد بالنسبة للعمليات التي تتم في المنطقة الحرة ، وعدم سريان أحكام قوانين التأمين وشركات المساهمة عليها . . . إلا أن هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ بسبب وقوع العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

وهكذا ظلت الاستثمارات الأجنبية في مصر محدودة ، وتكاد تكون مقصورة على الاستثمار في قطاعي البترول والدواء . . . ولم يكن ذلك نتيجة سياسة أيديولوجية مرسومة لتقليص حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر بقصد بلوغ نظام اقتصادي معين . . . وإنما جاء ذلك انعكاساً لأوضاع كثيرة ومتشابكة ليس هنا مجال بيانها ، ومن ثم كان من الطبيعي بعد التخلص من كثير من تلك الأوضاع على أثر حركة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وبعد إعلان الدستور الدائم في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ أن يصبح المناخ العام مهيئاً أكثر من ذي قبل لقبول الاستثمارات الأجنبية . فصدر القرار بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة . . . ويعتبر هذا القانون دليلاً مؤكداً على رغبة البلاد في جذب رؤوس الأموال وخاصة العربية منها ، للمشاركة في خطة التنمية الاقتصادية . . . فقد جاء بأول محاولة جديّة لإزالة مخاوف المستثمر الأجنبي ، وذلك عن طريق النص على حماية رأس ماله المستثمر ضد فرض الحراسة أو التأمين أو

نزع الملكية إلا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل . . كما نص على عدة مزايا ضريبية وتسهيلات جمركية ونقدية . . ويرجع إليه الفضل أيضاً في إنشاء الهيئة العامة للاستثمار للنظر في قبول طلبات الاستثمار ودراستها واعتمادها .

غير أن التطبيق العملي لهذا القانون أسفر عن وجود قصور في صياغته وفي مضمونه ، فمن جهة كان يتناول أساساً استثمار رؤوس الأموال العربية ، أما الاستثمارات الأجنبية فكان الأمر يتطلب بالنسبة لها موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية ، ومن جهة أخرى كانت بعض النصوص غامضة وتحتاج إلى دقة في الصياغة والوضوح .

ولتلاقي ذلك فقد صدر القانون الحالي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، ليحل محل التشريعات السابقة ، متلافياً ما كان بها من قصور ومستهدفاً تحقيق المبادئ الآتية :

١ - ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد الوطنى والمستثمرين العرب والأجانب على السواء .

٢ - إفساح المجال لرأس المال المحلى سواء العام أو الخاص للمشاركة مع رأس المال الأجنبي فى المشروعات الاستثمارية . .

٣ - تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية داخل البلاد .

٤ - تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى فى مصر ، يتمشى

واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ويساعد على توفير فرص توظيف رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية ذاتها.

٥ - تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمارات.

٦ - تخطي المعوقات الإدارية والاجرائية التي تؤثر على نمو حجم الاستثمار.

٧ - منح الأولوية لمشروعات الاستثمار التي تساعد على زيادة مراد البلاد من العملات الأجنبية وكذلك المشروعات التي تجلب معها التكنولوجيا المتقدمة.

ثانياً : أهم المعالم الرئيسية التي يتضمنها التشريع المصري لمعاملة الاستثمارات الأجنبية

جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الاستثمار الاجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أن مصر «بدأت مرحلة جديدة من تاريخها بعد حرب أكتوبر العظيمة ، وكانت الانتصارات التي حققتها تلك الأيام الحائلة ، بإيدانها باستعادة مصر حريتها في التحرك للأمام على مدارج النمو الاقتصادي وهو تحرك يستند إلى الثقة بالنفس والاطمئنان إلى أن جميع القرارات والسياسات قد أصبحت بأيدٍ مصرية صميعة ، والاعتراف بأن ضمان العدالة الاجتماعية ركن أساسي من أركان نظامنا الاقتصادي والاجتماعي

والإدراك الواعى لطبيعة المتغيرات الدولية والاقتصادية التى طرأت وتطراً على المجتمع الدولى ، والتحقق من ضرورة السير مع التقدم التكنولوجى العالمى ، والإيمان بأن التقدم الاقتصادى للمجتمع الإنسانى فى مختلف أنحاء العالم مرتبط ببعضه البعض مع التأكيد بصفة خاصة على أهمية وضرورة تهيئة المناخ المناسب لتوثيق الروابط الاقتصادية بين الدول العربية . »

ويتضح لنا من تلك المذكرة أن المشرع المصرى سائر الاتجاه الحديث فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وسلم بإمكان الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية فى دفع خطة التنمية إلى الأمام ، دون أن يخشى فى ذلك ما يصاحب تلك الاستثمارات من مظنة الإضرار باقتصاديات الدول النامية . . ومن ثم فقد تغيرت نظرتة التى كانت متشددة إلى حد ما نحو رأس المال الأجنبى ، وحلت محلها نظرة تشجيع وإغراء ، كما صار التوسع فى المجالات التى يمكن الاستثمار فيها . . استناداً إلى الثقة بالنفس التى سادت المجتمع المصرى بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وتأكيداً على أن القرارات الصادرة فى المسائل الاقتصادية قد أصبحت بأيدٍ مصرية صميمة .

وإذا حاولنا أن نبرز السمات الأساسية فى معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر وفقاً لقانون الاستثمار الأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو التعديلات الجوهرية التى تم إدخالها بالقانون ٣٢ لسنة ٩٧٧ فإنه يمكن تناولها من خلال النقاط الآتية :

(١) طبيعة المشروعات الاستثمارية في مصر :

أجاز القانون للمستثمر العربي أو الأجنبي أن يستثمر أمواله داخل البلاد إذا توافر شرطان :

أولهما : أن يكون الاستثمار في مشروع يدخل في أحد المجالات التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في إطار السياسة العامة للدولة ، وضمن خطتها القومية ، على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة ، أو التي تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية . . على أن تكون هناك أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير ، أو تنشيط السياحة ، أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية ، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة ، أو إلى الاستفادة من براءات الاختراع ، أو العلامات التجارية ذات الشهرة الخاصة .

ثانيهما : أن يوافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار على هذا المشروع . . والهدف من ذلك هو مراعاة عدم الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو تمويلها ، أو تنفيذها فيما يخالف الإطار العام المعتمد للخطة .

وعلى هذا الأساس ، فإن المشروعات الاستثمارية الأجنبية الخاصة في مصر ، يجب أن تكون دائماً في الإطار المعتمد للخطة ، وبالتالي فإن

نشاط الهيئة العامة للاستثمار، يجب أن يجرى في تنسيق تام مع نشاط أجهزة التخطيط في الدولة.

ويقضى أن ترد الأموال العربية والأجنبية المطلوب استثمارها في المشروعات الإنتاجية على النحو التالي :

إما في شكل أموال نقدية وتشمل :

١ - النقد الأجنبي المحول داخل البلاد عن طريق أحد البنوك

المسجلة لدى البنك المركزي المصري .

٢ - المبالغ التي تحول بطريق الخصم من الحسابات غير القيمة

الخارجية ، المفتوحة لدى البنوك المصرية بالعملة الحرّة ، أو من حسابات مماثلة تكون مفتوحة بالعملة الحرّة .

٣ - صافي الأرباح التي يحققها المشروع المستثمر إذا كانت قابلة

للتحويل للخارج وأريد بها زيادة رأسمال المشروع الأصلي ، أو إذا استثمرت في مشروع آخر .

٤ - النقد الأجنبي الحر الذي يتفق كمصروفات للدراسات الأولية

والبحوث والتأسيس التي يتكبدتها المستثمر .

وإما أن ترد في شكل أموال غير نقدية وتشمل :

١ - الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات

السلعية المستوردة من الخارج واللازمة لإقامة المشروعات أو التوسع فيها ،

بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها ما لم يقرر مجلس إدارة هيئة الاستثمار الاستثناء من هذا الشرط بناء على توصية الجهات الفنية .

٢ - الحقوق المعنوية المعترف بها قانوناً ، والمملوكة للمقيمين في الخارج ، كبراءات الاختراع ، والعلاقات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولي للملكية الصناعية ، أو وفقاً لقواعد التسجيل الدولية التي تضمنها الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن والمنظمة إليها مصر متى كانت هذه الحقوق متعلقة بالمشروعات المقدمة .

ومن ثم لا يعتبر مالا مستثمراً - في مفهوم القانون - المبالغ التي يتم تحويلها داخل مصر تنفيذاً لالتزام بتحويلها وفقاً لأحكام القوانين السائدة . . كما لا يعتبر مالا مستثمراً أيضاً الأموال الأجنبية التي يحصل عليها المشروع الاستثماري من الخارج في شكل تسهيلات وقروض ، مالم تستخدم في زيادة رأس المال بموافقة مجلس إدارة هيئة الاستثمار .

(ب) الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية في مصر :

أخذ المشرع المصري بمبدأ المشاركة في المشروعات الاستثمارية الأجنبية بصفة عامة ، فنصت المادة ٤ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ على أن « يتم توظيف المال المستثمر في جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام هذا القانون في صورة مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص في

المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها . . . إلخ .
 ومبدأ المشاركة يمكن أن يتخذ شكل أى شركة من شركات الأموال
 أو الأشخاص المنصوص عليها فى قانون الشركات المحلى رقم ٢٦ لسنة
 ١٩٥٤ . . . غير أن المشروع لم ينص على تحديد نسبة مشاركة رأس المال
 الوطنى مع رأس المال الأجنبى ، بل ترك تحديد تلك النسبة لظروف كل
 حالة على حدة ، وذلك توجهاً للمرونة اللازمة . وإن كان المشروع قد
 حدد نسبة المشاركة فى حالة الاستثمار فى مجال المصاريف التجارية ،
 حيث تطلب أن تكون نسبة مشاركة رأس المال الوطنى فى تلك المصاريف
 ٥١ ٪ على الأقل من رأس المال - وذلك حرصاً منه على استمرار سيطرة
 رأس المال الوطنى على هذا القطاع الهام من قطاعات الاقتصاد فى
 الدولة .

وإذا كان المشرع المصرى قد أخذ بمبدأ المشاركة بصفة عامة ،
 وذلك مسايرة منه للاتجاهات الحديثة التى تأخذ بها الدول المستوردة لرأس
 المال ، وعملاً على إفساح المجال لرأس المال الوطنى ليأخذ دوره فى التنمية
 الاقتصادية عن طريق المشروعات المشتركة . . . إلا أنه قد أورد بعض
 الاستثمارات على هذا المبدأ حيث أجاز فى عدة حالات أن ينفرد رأس
 المال الأجنبى بتملك وإدارة المشروع الاستثمارى ، دون أن يشاركه فى
 ذلك رأس المال الوطنى .
 ولا جدال فى أن المشرع المصرى يهدف من وراء ذلك ، إلى جذب

رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، للاستثمار في المجالات التي لها طبيعة خاصة . فمثلاً : بالنسبة لمشروعات الإسكان ، فقد قصر المشرع المصري الاستثمار في هذا المجال على رأس المال العربي - دون الأجنبي - وأجاز في هذا الصدد استثمار رأس المال العربي في إقامة المشروعات الإسكانية سواء بمفرده أو بالاشتراك مع رأس المال المصري .

كما أنه بالنسبة لمجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال ، فقد أجاز المشرع المصري أن ينفرد رأس المال العربي أو الأجنبي بالاستثمار فيها ، على أن يتطلب للاستفادة من هذا الاستثناء توافر شرطين :

الأول : أن يكون نشاط تلك البنوك مقصوراً على العمليات التي تتم بالعمليات الحرة .

الثاني : أن تكون تلك البنوك فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج .

أما بالنسبة لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يتم إنشاؤها ابتداءً بمصر ، فإنه يسرى عليها مبدأ مشاركة رأس المال المصري وفقاً للقاعدة العامة ، وإن كانت المشاركة في هذه الحالة تتم بالنقد الأجنبي الحر . ولا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن البنوك التجارية لا ينطبق عليها هذا الاستثناء .

وأخيراً نجد المشرع المصري يعطى الحق لمجلس إدارة هيئة الاستثمار في أن يقرر السماح لرأس المال العربي أو الأجنبي في الانفراد بتملك وإدارة أى

مشروع استثمارى آخر استثناء من القاعدة العامة . وهذا الحق مقصود به تحقيق التوازن بين الرغبة فى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والحرص - فى نفس الوقت - على الاحتفاظ بالسيطرة الوطنية على قطاعات الاقتصاد الوطنى الرئيسية .

(ج) التيسيرات الإدارية والمزايا المالية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية فى مصر :

يجرى الكثير من الدول المستوردة لرأس المال على منح المستثمرين الأجانب تيسيرات إدارية ومزايا مالية لجذب هؤلاء المستثمرين وتشجيعهم على إقامة المشروعات الاستثمارية داخل أراضيها . . . وتتمثل التسهيلات والمزايا التى قررها المشرع المصرى فيما يلى :

١ - إنشاء الهيئة العامة للاستثمارات كجهاز متخصص لتلقى طلبات المستثمرين واستفساراتهم ، وإمدادهم بالمعلومات والبيانات والمشروعات المدروسة ، فضلاً عن كونها بمثابة نقطة اتصال بين المستثمر الأجنبى ودوائر الحكومة .

٢ - تسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى أرض مصر والتنقل داخلها ، دون وضع قيود أو عراقيل تحد من حريتهم فى ذلك ، وقد أوكل المشرع للهيئة العامة للاستثمار مهمة تيسير الحصول على تراخيص الإقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل

في المشروعات الاستثمارية .

٣ - السماح للمستثمرين الأجانب باستخدام أشخاص أجانب في المشروع الاستثماري ، وذلك في حدود نسبة معينة من جملة العاملين أو المستخدمين في المشروع . ويجوز لهؤلاء الأجانب تحويل جزء من مرتباتهم ومكافآتهم إلى الخارج .

٤ - السماح للمستثمرين الأجانب باستيراد الآلات والمعدات اللازمة للمشروعات الاستثمارية ، دون الحصول على تراخيص استيراد وبإجراءات جمركية مبسطة .

٥ - السماح بفتح حساب (أو حسابات للمشروعات الاستثمارية بالنقد الأجنبي لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري ، وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، على أن يقيد بالجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملات الأجنبية والقروض ، وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملات الحرة ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .

٦ - السماح للمستثمرين بتحويل عائد المال المستثمر للخارج . . وكذا السماح لهم في إعادة تحويل رأس المال المستثمر إلى الوطن الأصلي بشروط معينة لا نرى المجال هنا متسعاً للإفاضة فيها .

٧ - إعفاء أرباح المشروعات الاستثمارية من الضريبة على الأرباح

التجارية والصناعية وملحقاتها وضريبة القيمة المنقولة وملحقاتها ، ومن
 الضريبة العامة على الأيراد ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من
 أول سنة مالية مالية لبدائية الأشغال (أو) مزاولة النشاط حسب الأحوال . .
 ويمكن زيادة مدة الإعفاء إلى ثمان سنوات أو عشر سنوات للتشجيع على
 إقامة بعض أنواع المشروعات . أو للاستثمار في بعض المناطق الجغرافية
 التي تحقق فائدة أكثر للاقتصاد القومى ، أى أن زيادة فترة الإعفاءات
 الضريبة عن خمس سنوات نص عليها المشرع المصرى لتكون وسيلة
 لترجيح الاستثمارات الأجنبية إلى مشروعات خاصة تحقق للاقتصاد
 القومى فائدة عظيمة أو للمساهمة في تعمير مناطق جغرافية في حاجة إلى
 تعمير

٨- إعفاء المشروعات الاستثمارية من تطبيق القوانين والأحكام
 الخاصة بالقطاع العام ، وأيضاً إعفاؤها من بعض القيود التشريعية
 الأخرى خاصة بعض الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات رقم

٢٦ لسنة ١٩٥٤

(د) حماية الاستثمارات الأجنبية في مصر ضد المخاطر غير التجارية :
 سبق أن ذكرنا أن المخاطر غير التجارية وأهمها الاستيلاء على المصالح
 الأجنبية عن طريق التأميم ، تمثل أكبر عقبة أمام الاستثمارات الأجنبية ،
 ومن ثم فإن إزالة هذه العقبة تتطلب إصدار تشريع داخلي في الدول

المستوردة لرأس المال لضمان تلك المخاطر .

وقد عرفت مصر التأميم كوسيلة لنقل ملكية المشروعات الاستثمارية إلى الأمة ، غير أننا إذا تعمقنا في الأسباب البعيدة أو المباشرة لسياسة التأميم في مصر ، ابتداء من تأميم قناة السويس في أغسطس سنة ١٩٥٦ إلى التوسع في القطاع العام عن طريق قيام المؤسسة الاقتصادية بشراء الأسهم التي كانت مملوكة للرعايا البريطانيين والفرنسيين بعد حرب سنة ١٩٥٦ ، لوجدنا أن ذلك إنما جاء كرد فعل وطني تجاه الأوضاع والمتغيرات السياسية التي اتسمت بها تلك الفترة ، لأن التوسع في الملكية العامة في ذلك الوقت لم يكن نتيجة لسياسة مرسومة لتقليص حجم الملكية الخاصة للوصول إلى نظام اجتماعي جديد ، وإنما جاء هذا الإجراء لمجرد الرد على العدوان ولتثبيت دعائم الاستقلال الوطني بعد فترة طويلة من المعاناة والضيق بالسيطرة السياسية والاستقلال الاقتصادي . . . ويؤيد هذا الرأي قيام الحكومة بدفع تعويضات سخية لحملة أسهم شركة قناة السويس .

أما التأميمات التي تمت في مصر في أوائل الستينيات فأمرها يختلف تماماً عن التأميمات السابقة . . . إذ جاءت تلك التأميمات نتيجة لعوامل كثيرة ومتشابكة وتركزت بصفة خاصة على كبار الملاك وعلى أصحاب الدخل العالية نسبياً . . . ولم يكن مقصوداً بها على أي حال الاستثمارات الأجنبية ، إذ أن تلك الاستثمارات كانت تتلاشى تدريجياً بعد حرب

السويس سنة ١٩٥٦ .

لذا يمكننا القول إن التأميمات التي حدثت في مصر لم تكن نتيجة لسياسة أيديولوجية تسعى للقضاء على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، ولكن جاء بعضها نتيجة ردود فعل لمتغيرات السياسة الدولية ، والبنعش الآخر جاء في نطاق الدعوة الإصلاحية لتحقيق سيادة الدولة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي ، وكان من الطبيعي أن يترتب على تلك التأميمات تغييرات جذرية في النظرة الوطنية والخارجية إلى مستقبل الاقتصاد المصري ، ففي الداخل ضعف الميل إلى الادخار والاستثمار ، وفي الخارج نشطت الحملات المعادية لتلقى ظلالها وشكوكها على احتمالات التقدم والاستقرار في مصر . . ولم تكن الاستجابة إلى تلك الحملات لمجرد خيالات تساور أوهام الناس ، ولكن استندت في الغالب إلى عوامل وأسباب ملموسة ، أبرزها ضعف الثقة في الاقتصاد المصري . . وعدم الإحساس بالأمن في ظل الظروف السياسية التي كانت سائدة .

وكان لابد - ومصر تعيد النظر في سياستها الاقتصادية - أن تعيد الثقة إلى نفوس المستثمرين العرب والأجانب ، وأن تعمل على خلق المناخ الملائم لتمكين الإحساس بالأمن في ظل سيادة القانون . . فحيث يرى الناس أن الأمور تساس وفقاً لأحكام القانون ، فإنهم يطمشون إلى احترام حقوقهم ، ويسيئون تقديرانهم على أساس الثقة بالمستقبل .

من هنا نصت المادة ٣٤ من الدستور الدائم لمصر الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون » .

كما نصت المادة ٣٥ على أنه « لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض » . . كما قررت المادة ٣٦ على أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » .

ثم جاء بعد ذلك قانون الاستثمار الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة الثانية منه على أن « يتمتع المال المستثمر في جمهورية مصر العربية بالضمانات المقررة بموجب أحكام هذا القانون ، ولا يجوز فرض الحراسة عليه ولا يجوز تأميمه أو نزع ملكيته إلا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل وبناء على القوانين السارية ، ويراعى في تقدير التعويض وقت الاستيلاء ، ويتم التقويم خلال ستة أشهر بالإجراءات ووفقاً للأحكام التي يصدر بها قرار من السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، كما يتم تحويل قيمة التعويض بنفس العملة أو العملات التي وردت بها لأغراض الاستثمار على دفعات سنوية لا تتجاوز خمس سنوات . وفي حالة قيام نزاع على تقدير قيمة التعويض يكون من حق المستثمر طلب عرض النزاع على لجنة تحكيم تشكل من عضو عن المستثمر وعضو عن

هيئة الاستثمار وعضو ثالث تكون له رئاسة اللجنة ويتفق على اختياره العضوان المشار إليهما من بين المستشارين بالهيئات القضائية العليا بجمهورية مصر العربية . . . إلخ » .

وقد أخذ على هذه المادة ضياغتها المعيبة ، حيث حصرت حالات حماية الملكية في ثلاثة إجراءات فقط ، هي الحراسة والتأميم ونزع الملكية ، وكان من الأوفق طمأنة المستثمر بأنه لن يحرم من ملكيته أو من السيطرة عليها إلا بالشروط الموضوعة أيّاً كانت صورة هذا الحرمان أو اسمه في الإجراء المتخذ ضده ، مع استثناء الحرمان الناجم عن عقوبة جنائية ، وقد تلافي المشرع هذا النقص عند إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حيث نصت المادة السابعة منه على أنه : « لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها ، ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي » .

ويلاحظ أن المشرع المصرى قد قطع شوطاً كبيراً - بموجب هذا النص - لحماية الاستثمارات الأجنبية من المخاطر غير التجارية . . ومن ثم فقد هيا المناخ لإقامة أسباب الثقة المفقودة في نفوس المستثمرين ، وذلك بتأمين مشروعاتهم ضد التأميم والمصادرة وعدم حرمانهم منها ، أو من السيطرة عليها عن غير الطريق القضائي . . وهذا في حد ذاته يعتبر أكبر حافز يمكن أن ينص عليه تشريع دولة مستوردة لرأس المال بهدف تشجيع تدفقه داخل البلاد .

وبالإضافة إلى ذلك فقد دخلت مصر مع كثير من الدول التي تأخذ بالنظم الوطنية لحماية وضمان استثمارات رعاياها في الخارج ، في اتفاقات ثنائية لضمان استثمارات مواطني تلك الدول ضد الأخطار السياسية داخل مصر . . . كما ارتبطت مصر ببعض الاتفاقات الدولية الخاصة التي تعالج موضوع حماية الاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه الاتفاقات يمكن الإشارة إلى ما يأتي :

١ - اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رموس الأموال بين دول الجامعة العربية والتي دخلت دور النفاذ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ثم عدلت مرتين في سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٩ وتلتزم مصر بموجب هذه الاتفاقية بإعطاء حق الأفضلية في الاستثمار لرعايا الدول الأطراف التي صدقت عليها ، مع عدم فرض ضرائب أو رسوم على تلك الاستثمارات عند دخولها ، والسماح بإعادتها وبتحويل أرباحها إلى موطنها الأصلي .

٢ - اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية ، وقد أعد هذه الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية وتم التوقيع عليها في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٠ . . . وتلتزم مصر بموجب هذه الاتفاقية بمعاملة الاستثمارات العربية بما لا يقل عن معاملة أية استثمارات أجنبية قد تمنحها لمواطني الدول الأخرى .

٣ - اتفاقية تشجيع انتقال رموس الأموال والاستثمارات والتي تم

توقيعها بين مصر والكويت في ٢ فبراير سنة ١٩٦٦ وتلتزم مصر بموجب هذه الاتفاقية بمنح المستثمرين الكويتيين حماية دولية ضد المخاطر غير التجارية .

٤ - اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . . . وقد انضمت إليها مصر في نوفمبر سنة ١٩٧١ . . . وتلتزم مصر بموجبها بمنح المستثمرين العرب المنتمين للدول الأعضاء حماية دولية ضد المخاطر غير التجارية .

٥ - اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي أعدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة ١٩٦٥ والتي دخلت دور النفاذ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ . . . وقد انضمت إليها مصر في نوفمبر سنة ١٩٧١ . . . وتلتزم مصر بموجبها بعرض المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتي تثور بينها وبين رعايا الدول الأطراف في المعاهدة لتسويتها بمعرفة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المنصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية .

وهكذا نجد تشريع الاستثمار الأجنبي في مصر قد استكمل ملامحه الأساسية وأصبح يمثل أحد المعالم الرئيسية في سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنتها مصر بعد ثورة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، صحيح أن مصر ما زالت محتفظة بالقطاع العام للهيمنة على النشاطات الاقتصادية الأساسية ، إلا أنه من جهة أخرى ، أصبح من حق المستثمرين العرب والأجانب استثمار أموالهم في قطاعات أخرى كثيرة من الاقتصاد

القومى ، سواء فى مجال الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو الإسكان أو البنوك أو المناطق الحرة ، وقد رأينا كيف حقق القانون للمستثمرين العرب والأجانب تيسيرات مالية وتسهيلات إدارية كثيرة للقضاء على كافة العوائق التى تحول دون تدفق وانسياب رؤوس أموالهم داخل البلاد . . كما رأينا كيف أمّن القانون تلك الأموال ضد المصادرة والتأميم أو أى إجراءات حكومية أخرى من غير الطريق القضائى . . والتشريع على هذا النحو يعتبر تشريعاً متكاملًا من الناحية القانونية ، والواجب أن ينعكس هذا التكامل على إجراءات تطبيقه وتفسيره ليحقق الغرض المطلوب .

الفصل الرابع

أثر الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية

أوضحنا في مقدمة هذا البحث أن المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري - في مرحلته الراهنة - متعددة وصعبة وعسيرة ، وأبرز تلك المشاكل هي ضخامة الانفاق العسكري ، والمديونية الخارجية الباهظة ، واختلال هيكل النظام التعليمي ، وسوء المرافق العامة ، وتزايد حجم السكان بمعدل يفوق معدلات التنمية ، وأخيراً التأخر في الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي .

ولا جدال في أن تلك المشاكل مجتمعة كانت هي السبب في تخلف الاقتصاد المصري . . . وشل قدراته وإمكاناته ، واستنزاف موارده وطاقاته ، حتى أصبح جثة هامدة لا حول لها ولا قوة ، الأمر الذي أفصح عنه السيد رئيس الجمهورية بقوله : إن اقتصادنا وصل إلى مرحلة الصفر قبل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . . وهذا يعني مدى الخطورة التي كان يواجهها هذا الاقتصاد في وقت عصيب كانت تمر به البلاد .
ومن ثم فقد كانت المهمة القومية الأولى التي جابهت المسؤولين غداة نصر أكتوبر العظيم هو العمل بسرعة لوقف التدهور الخطير في بنية الاقتصاد المصري المريض ، ومحاولة تخليص هذا الاقتصاد من المشاكل

والصعوبات التي تحيط به وتكتم أنفاسه . وليس هنا مجال عرض ما تم في هذا الشأن ، وحسبنا أن نشير هنا إلى أن محاولة بعث أى اقتصاد متخلف من مرقدته يتوقف على تحقيق نتيجتين :

الأولى : تخلص هذا الاقتصاد من المشاكل التي تعوق حركته .

الثانية : تنمية موارده الإنتاجية بهدف زيادة الصادرات أو ما يطلق عليه زيادة معدلات الاستثمار .

والواقع أن تحقيق هاتين النتيجتين - في ظل ظروفنا الاقتصادية المشار إليها . يتطلب مصادر تمويلية ضخمة تتجاوز قدرتنا المالية . . من هنا فإن جوهر المشكلة كان يتلخص في البحث عن مصادر تمويل يمكن أن تحقق التشغيل الكامل لطاقتنا البشرية ، والاستخدام الأمثل لمواردنا الطبيعية ، وسد حاجات المشروعات الأساسية الهامة .

ومصادر التمويل المتاحة لأي دولة في مثل ظروفنا هي :

- ١ - المنظمات الدولية وأهمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والوكالات التابعة له (مؤسسة التمويل الدولية - ومؤسسة التنمية الدولية) .
- ٢ - حكومات الدول العربية المصدرة للبترول بوصفها تمثل الآن أكبر وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية .
- ٣ - حكومات الدول الأجنبية خاصة تلك التي تحتكر المعرفة التكنولوجية أو الفنية أو مؤسساتها .
- ٤ - رؤوس الأموال العربية والأجنبية الخاصة سواء تلك التي يقدمها

الأفراد أو الشركات .

وإذا كان اهتمامنا في هذا البحث الموجز ، قد اقتصر على تناول المصدر الأخير ، فلا شك أنه على الرغم مما قد يتبادر إلى الذهن من وفرة ما يتاح الآن من هذه الأموال - عما كان عليه الحال فيما مضى - إلا أن الحقيقة أن التنافس عليه - بين الدول الراغبة فيه - أصبح أشد مما سبق . ومن ثم فإن المستثمرين الأجانب باتوا يميلون للاستثمار في تلك الدول التي يسودها أنسب مناخ اقتصادي وسياسي ، وتلك التي تحسن وضع مشروعاتها الاستثمارية وعرضها بصورة جذابة ، وتلك التي تستطيع بأقوالها وأفعالها أن تشعر المستثمر الأجنبي بأهميته ، وبأنه سيكون محل ترحيب منها ، وبأنه سيعامل معاملة طيبة وستمتع أمواله في أراضيها بالحماية ضد المخاطر السياسية . من هنا نجد تسابق الدول الراغبة في الاستعانة برأس المال الأجنبي نحو إصدار التشريعات الملائمة لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي داخل أراضيها ، ولنفس السبب كان التطور التشريعي الذي انتهى في مصر بصدر قانون الاستثمار الأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي تم إدخال بعض تعديلات عليه بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

ومنذ صدور هذا القانون والاعتراضات الكثيرة ما زالت توجه إليه ، وإلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية الخاصة في عملية التنمية الاقتصادية في مصر . وتتلخص أهم الاعتراضات التي يقول بها

المتشككون لطبيعة هذا الدور فيما يأتي :

أولاً : من الناحية المالية الخالصة ، فإن عبء الاستثمارات الأجنبية الخاصة على الاقتصاد القومي ، يكون أكبر بكثير مما لو استعانت الدولة بالقروض الأجنبية لإقامة هذه الاستثمارات بمعرفتها . . لأن القروض برغم ما فيها من عيوب وما تفرضه من شروط ، إلا أنها ذات فائدة ثابتة لا تقاس بما يتحصل عليه المستثمر الأجنبي من ربح يكون - في غالب الأحيان - أكبر بكثير من أى سعر فائدة مقررة . وهذا العبء سيظهر بوضوح مع كثرة الاستثمارات الأجنبية ومع مرور الأيام ، حيث سيتضخم حجم الأرباح المحولة للخارج ، مما يترتب عليه التأثير على ميزان المدفوعات لغير صالح الدولة .

ثانياً : من الناحية السياسية فإن الاستثمارات الأجنبية الخاصة عادة ما تثير قضية الشركات متعددة الجنسية . . ولا يخفى أن الاستعانة بتلك الشركات في مجال التنمية الاقتصادية أصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر لما هو معروف عنها من شراهة في الربح ، ولسعيها الدائب لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الدول المضيفة لمشروعاتها .

ثالثاً : من الناحية الاجتماعية فإن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تميل عادة نحو المشروعات الاستهلاكية الكمالية ، وهي مشروعات لا تحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة في دولة فقيرة يقرب متوسط دخل الفرد فيها من مستوى دخول مجموعة الدول الأفقر في الدول النامية . وعلى ذلك فإن

المشاكل التي يمكن أن تعكسها تلك الاستثمارات على طبقات الشعب المصري تختلف باختلاف نوع السلع المنتجة . . وهي في كل الأحوال تعمق الشعور لدى الطبقات الفقيرة غير القادرة على اقتناء تلك السلع بالحقد والحرمان .

والواقع أن تلك الحجج يجانبها الصواب ، ويمكن الرد عليها بالآتي :
 أولاً : بالنسبة للحجة الأولى التي تقول بأن تحويل أرباح المشروعات الاستثمارية الأجنبية للخارج يترتب عليه - بمضي الزمن - التأثير على ميزان المدفوعات لغير صالح الدولة ، خاصة إذا كانت هناك دلائل بزيادة حجم هذه الأرباح على عكس الحال بالنسبة للقروض الأجنبية ذات الفائدة الثابتة ، فهذا القول لا يصلح للتشكيك في جدوى الاستثمارات الأجنبية لأن الاستثمار عن طريق القروض الأجنبية يحتمل النجاح والفشل ، وفي كلتا الحالتين تتحمل الدولة سداد القرض على دفعات سنوية تتكون من الفائدة مضافاً إليها قسط استهلاك الدين بغض النظر عما إذا كان المشروع الاستثماري قد حقق ربحاً من عدمه ، في حين أنه في مجال الاستثمارات الأجنبية الخاصة فإن الدولة لا تتحمل أية تكلفة فعلية إلا إذا حقق المشروع ربحاً . . وقد يعاد استثمار جزء من هذا الربح مرة أخرى في إقليم الدولة ، وبالتالي فإنه لن يحوّل إلى الخارج بأكمله . فإذا أخذنا في الاعتبار ما يترتب على الاستثمار الأجنبي الخاص من زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات لأدركنا أن الادعاء بالتأثير على ميزان المدفوعات

هو لصالح الدولة وليس ضدها . ومن ثم تكون هذه الحجة واهية .

ثانياً : بالنسبة لما يتردد من أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تعنى في غالب الأحيان الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسية بما تمثله هذه الشركات من وجه سئ في استغلال ثروات الدول المضيفة وبما تقوم به من تغليب مصلحتها الخاصة على مصلحة تلك الدول . . فإن هذه الحجة يمكن التقليل من شأنها لو أن مصر تداركت مساوئ هذه الشركات واختارت المشروعات الاستثمارية - المقدمة منها - بما يتفق وأهداف الخطة الاقتصادية ووضعت الشروط الكفيلة بتوازن مصالح هذه الشركات مع مصلحة مصر ، ولا جدال في أن اتساع السوق المصرية وقربها الشديد من أسواق الدول النامية الأخرى سواء في أفريقيا أو آسيا ، وأيضاً تمتعها برخص الأيدي العاملة وموقعها الفريد على خريطة العالم . . . كل ذلك يدعم موقف مصر للمساومة أمام تلك الشركات سواء للحد من مطالبها الباهظة أو للتخفيف من شروطها القاسية .

ويجب ألا ننسى أن هذه الشركات هي التي تحتكر المعرفة والتكنولوجيا الحديثة في عالم اليوم ، كما أنها المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة بإمكانياتها التي لا حدود لها . . وقد قامت على أكتافها النهضة الصناعية لأغلب دول أوروبا وأمريكا .

ثالثاً : فيما يتعلق باتجاه الاستثمارات الأجنبية - عادة - إلى المشروعات الاستهلاكية الكمالية دون المشروعات الصناعية أو الزراعية

التي تسهم في التنمية الاقتصادية ، فهذا القول يتجاهل حقيقة أساسية نص عليها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في مادته الثالثة ، حيث نصت هذه المادة على أن المشروعات الاستثمارية التي يمكن أن تستفيد بالمزايا الواردة بهذا القانون هي تلك المشروعات التي تحقق أهداف التنمية الصناعية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية وذلك في المجالات الآتية :

١ - التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

٢ - استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الإنتاج الحيواني والثروة المائية .

٣ - مشروعات الإسكان ومشروعات الامتداد العمراني ويقصد بها الاستثمارات في تقسيم الأراضي وتشييد مبان جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها .

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلاً أو أرض فضاء مشروعاً في مفهوم هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء ، وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة في القيمة السوقية ، وذلك دون إخلال بقواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره المنصوص عليها في هذا القانون ، ويشترط أن يتم البناء فعلاً خلال المدة التي يحددها مجلس إدارة هيئة الاستثمار ، ودون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات .

٤ - شركات الاستثمار التي تهدف إلى توظيف الأموال في المجالات المنصوص عليها في هذا القانون .

٥ - بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة .

٦ - البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلي مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١٪ .

وقد أعطى القانون أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية ، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة أو إلى الاستفادة من براءات الاختراع أو العلامات التجارية ذات الشهرة الخاصة .

من أجل ذلك نجد القانون ينيط بالهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، سلطة البت نهائياً في طلبات الاستثمار المقدمة ، مما يتيح لها استبعاد الاستثمارات التي لا تدخل ضمن أحد المجالات المنصوص عليها صراحة في القانون ، أو غير القادرة على الإسهام في خطة التنمية أو التي تخرج عن إطار هذه الخطة أو التي تسبب أضراراً للصناعات والأيدى العاملة أو التي لا تتناسب وظروف اقتصادنا القومي .
من هنا فإن مظنة إقدام الاستثمارات الأجنبية على المشروعات

الاستهلاكية أمر بعيد الاحتمال ولا يتفق والهدف الذى يبتغيه المشرع من تشجيع تلك الاستثمارات . . . وبالتالي تكون الحجة الثالثة للمعارضين تقوم هى الأخرى على غير أساس .

بقى سؤال هام طالما يتردد على ألسنة الكثيرين وهو : هل حققت سياسة اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية أغراضها فى مجال التنمية الاقتصادية ؟

من واقع المعلومات المتاحة لنا يمكن القول بأنه منذ بدء سريان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى الآن فإن عدد المشروعات الاستثمارية التى تمت الموافقة عليها وبدأت فى الإنتاج تبلغ ٨٦ مشروعاً . . . ويبلغ رأس مال هذه المشروعات ١٧٥ مليون جنيه ، منها ١٥٠ مليون جنيه عملات حرة ، والباقي بالعملة المحلية . . . وقد أتاحت هذه المشروعات فرصة العمل لستة آلاف مواطن . . . ومن بين هذه المشروعات يمكن الإشارة إلى مصنع الألمونيوم فى مدينة الإسماعيلية وكذا مصانع النسيج والبلاستيك . وهناك أيضاً عدة مشروعات مطروحة للبحث ، من بينها مصنع جديد لإنتاج الحديد والصلب ، تستخدم فيه الغازات الصناعية المتوافرة فى مصر ، ويخصص إنتاجه لتوفير حديد التسليح لمواجهة حركة التشييد والبناء المتوقعة فى السنوات المقبلة . . . وتبلغ تكاليف هذا المصنع ٤٠٠ مليون جنيه . . . كما أن هناك مشروع فوسفات أبو طرطور وتبلغ تكاليفه حوالى ٧٠٠ مليون دولار نظراً لما سيحتاج إليه هذا المشروع من إقامة

مدينة سكنية للعمال ، ومد خط للسكك الحديدية ، وإقامة مناطق زراعية ومحطات كهرباء ضخمة ، وميناء لتصدير منتجاته .

صحيح أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلاد ما زال يسير بمعدل أقل مما كان متوقعا ، وصحيح أن المساهمة التي تقدمها تلك الاستثمارات في مجال التنمية الاقتصادية ما زالت نسبتها متواضعة بالقياس إلى ما كان مأمولا منها . . ولكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن المهم ليس في كمية رؤوس الأموال المستوردة ولكن في كيفية ترشيدها نحو أهدافها الرئيسية . . وبمعنى آخر يجب أن يكون الهدف من قبول المشروعات الاستثمارية هو تحقيق مصلحة الاقتصاد المصري دون أى مصلحة أخرى . . وبالتالي فإن أى توظيف أو استثمار في مصر لأموال عربية أو أجنبية لا يجوز قبوله أو الموافقة عليه إلا في إطار تلك المصلحة . . حتى لا تتحول الاستثمارات الأجنبية إلى مجموعة من المشروعات التي تشجع الاستهلاك الكمالى أو الترفى ، أو تتحول إلى مجموعة من المشروعات التجارية ذات العائد السريع لأصحابها .

على أنه من جهة أخرى لا يجب أن نخدع أنفسنا ونتخيل أن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد سيحل مشاكل الاقتصاد المصرى ، لأن تنمية هذا الاقتصاد ، وبعثه من مرقدته ، مهمة تقع على عاتق المصريين وحدهم ، سواء عن طريق استثماراتهم أو مدخراتهم أو جهدهم ، أو ترشيد استهلاكهم . ومن ثم فإنه يقع عليهم وحدهم العبء

الأكبر في ميدان الإنماء الاقتصادي .. أما الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية
 فمجرد إضافة هامشية ، بل إن الحسنة الوحيدة لها هي انسياب
 التكنولوجيا الحديثة في ركاب المشروعات الاستثمارية باعتبارها مصدراً
 مساعداً من مصادر التمويل الخاص .. ولن يكون لها أي تأثير جذري على
 مكونات الاقتصاد المصري طالما ظل التمايل بالقطاع العام كقائد
 للمسيرة الاقتصادية ومهيماً على النشاطات الاقتصادية الأساسية .
 والله ولي التوفيق .

بعض المراجع الهامة

(١) المراجع العربية :

الدكتور إبراهيم شحاتة :

الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، المجلة
المصرية للقانون الدولي [العدد ٢٤ لسنة ١٩٦٨] .
معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر - دار النهضة سنة
١٩٧٢ .

الضمان الدولي للاستثمار الأجنبي - دار النهضة سنة ١٩٧١ .

الدكتور أحمد صادق القشيري :

الثنائية الجديدة في قانون التجارة الدولية - مجلة السياسة
الدولية [العدد ١٩ لسنة ١٩٧٠] .
التأميم في الدول النامية - مجلة السياسة الدولية [العدد ١٠
لسنة ١٩٦٧] .

الدكتور عصام بسيم :

النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول
الآخذة في النمو [رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس سنة
١٩٧٢] .

الدكتور عبد المعز نجم :

الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنسان والتعمير

[رسالة دكتوراه جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦] .

الدكتور عبد الواحد الفار :

الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر -

عالم الكتب سنة ١٩٧٦ .

هانز باخمان :

العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية - ترجمة

مصطفى عبد الباسط - الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٧ .

الدكتور وهبي غبريال :

البعد السياسي للشركات متعددة الجنسية [مجلة السياسة

الدولية العدد ٤٤ لسنة ١٩٧٦] .

(ب) المراجع الأجنبية :

- Lester B. Pearson and Others. Partners in Development, Report of the Commission on International Development (1969).
- Murry D. Bryce: Policies and methods for industrial development, Copyright (1965) By: McGraw — Hill, Inc.
- Friedmann. Paugh: Legal Aspecto of Foreign Investment, (1959). *multi*
- Bruckes, P.F: Mullinationals and Developing Countries, Myths and Realities Foreign Affairs, October (1974).
- Schwarzenberger: Foreign Investment and International Law. (1969).
- U.N: Report of the Group of Eminent Persons on the Role of Multinational Cooperations in world development and international relations, (1974).

فهرس

الصفحة

مقدمة

٣

التعريف بالاستثمارات الأجنبية

٩

الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

٢٤

معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر

٤٠

أثر الاستثمارات الأجنبية في البيئة الاقتصادية

٦١

بعض المراجع الهامة

٧٢

صدر من هذه السلسلة :

- | | |
|------------------------------------|---------------------------|
| ١ - طعام الفم والروح والعقل | د. توفيق الحكيم |
| ٢ - الفضاء ومستقبل الإنسان | د. فاروق البار |
| ٣ - شريعة الله وشريعة الإنسان | المستشار على منصور |
| ٤ - أسس التفكير العلمى | د. زكى نجيب محمود |
| ٥ - عالم الحيوان | د. محمد رشاد الطولى |
| ٦ - تاريخ التاريخ | على أدهم |
| ٧ - الفلسفة فى مسارها التاريخى | د. توفيق الطويل |
| ٨ - حواء وبناتها فى القرآن الكريم | أمينة الصاوى |
| ٩ - علم التفسير | د. محمد حسين الذهبي |
| ١٠ - المسرح الملاحمى | د. عبد الغفار مكاوى |
| ١١ - تاريخ العلوم عند العرب | د. أحمد سعيد الدمرداش |
| ١٢ - شلل الأطفال | د. مصطفى الديوانى |
| ١٣ - الصهيونية | فتحى الإيبارى |
| ١٤ - البطولة فى القصص الشعبى | د. نبيلة إبراهيم سالم |
| ١٤م - عيون تكشف المجهول | د. محمد عبد الهادى |
| ١٥ - الحضارة | د. أحمد حمدى محمود |
| ١٦ - أيامى على الهوا | سلوى العنانى |
| ١٧ - المساواة فى الإسلام | د. محمد بدیع شريف |
| ١٨ - القصة القصيرة | د. سيد حامد النجاج |
| ١٩ - عالم النبات | د. مصطفى عبد العزيز مصطفى |
| ٢٠ - العدالة الاجتماعية فى الإسلام | أنور أحمد |

- ٢١ - السينما فن
 ٢٢ - قناصل الدول
 ٢٣ - الأدب العربى وتاريخه
 ٢٤ - الكتاب والمكتبة والقارئ
 ٢٥ - الصحة النفسية
 ٢٦ - طبيعة الدراما
 ٢٧ - الحضارة الإسلامية
 ٢٨ - علم الاجتماع
 ٢٨م - روح مصر فى قصص السباعى
 ٢٩ - القصة فى الشعر العربى
 ٣٠ - العمارة الإسلامية
 ٣١ - الغلاف الجوى
 ٣١م - محمود حسن اسماعيل
 ٣٢ - التاريخ عند المسلمين
 ٣٣ - الخلق الفنى
 ٣٤ - البوصيرى المادح الأعظم للرسول
 ٣٥ - التراث العربى
 ٣٦ - العودة الى الإيمان
 ٣٧ - الصحافة مهنة ورسالة
 ٣٨ - يوميات طبيب فى الأرياف
 ٣٩ - السلام وجائزة السلام
 ٤٠ - الشريعة الإسلامية
 ٤١ - ثقافة الطفل العربى
 ٤٢ - اللغة الفارسية
- صلاح أبو سيف
 أحمد عبد المجيد
 د . أحمد الحوفى
 حسن رشاد
 د . سلوى الملا
 د . إبراهيم حمادة
 د . على حسنى الخربوطلى
 د . فاروق محمد العادلى
 حسن محسب
 ثروت أباطة
 د . كمال الدين سامح
 د . يوسف عبد المجيد فايد
 د . عبد العزيز الدسوقى
 محمد عبد الغنى حسن
 د . مصرى عبد الحميد حنوره
 عبد العال الحماصى
 عبد السلام هارون
 أحمد حسن الباقورى
 د . خليل صابات
 د . الدمرداش أحمد
 عثمان نويه
 المستشار عبد الحلیم الجندى
 جمال أبو رية
 د . محمد نور الدين عبد المنعم

- ٤٣ - حضارتنا وحضارتهم
 ٤٤ - الأمثال الشعبية
 ٤٥ - التعريف بالاقتصاد
 ٤٦ - المستوطنات اليهودية
 ٤٧ - بدر والفتح
 ٤٨ - الفلسفة والحقيقة
 ٤٩ - الطب النفسى
 ٥٠ - كيف نفهم اليهود
 ٥١ - الفن الإذاعى
 ٥٢ - الكتابة العربية
 ٥٣ - مرض السكر
 ٥٤ - شوق أمير الشعراء ... لماذا ؟
 ٥٥ - الفلسفة الإسلامية
 ٥٦ - الشعر فى المعركة
 ٥٧ - طه حسين يتكلم
 ٥٨ - الإعلام ولغة الحضارة
 ٥٩ - تاجور شاعر الحب والحكمة
 ٦٠ - كوكب الأرض
 ٦١ - السير الشعبية
 ٦٢ - التصوف عند الفرس
 ٦٣ - الرومانسية فى الأدب الفرنسى
 ٦٤ - القرآن وحياتنا الثالثة
 ٦٥ - التعبيرية فى الفن التشكيلى
 ٦٦ - ميراث الفقراء
- د . عبد المنعم النمر
 محمد قنديل البقل
 د . حسين عمر
 حسن فؤاد
 محمد فرج
 د . عبد الحليم محمود
 د . عادل صادق
 د . حسين مؤنس
 د . فوزية فهم
 محمد شوق أمين
 د . أحمد غريب
 فتحى سعيد
 د . أحمد عاطف العراقى
 حسن النجار
 سامح كريم
 د . عبد العزيز شرف
 على شلش
 د . فرخنده حسن
 فاروق خورشيد
 د . إبراهيم شتا
 د . أمال فريد
 محمود بن الشريف
 د . نعيم عطية
 فؤاد شاكر

- ٦٧ - العمارة والبيئة
 المهندس حسن فتحى
- ٦٨ - قادة الفكر الاقتصادى
 د. صلاح نامق
- ٦٩ - المسرح الغنائى العربى
 محمود كامل
- ٧٠ - الله أم الطبيعة
 د. يوسف عز الدين عيسى
- ٧١ - بحر الهواء الذى نعيش فيه
 د. مدحت اسلام
- ٧٢ - الأدب الفرنسى فى عصر النهضة
 د. رجاء ياقوت
- ٧٣ - الحرب ضد التلوث
 رجب سعد السيد
- ٧٤ - القصة والمجتمع
 يوسف الشارونى
- ٧٥ - المنتظرون الثلاثة
 عبد الله الكبير
- ٧٥م - محمود أبو الوفا
 فتحى سعيد
- ٧٦ - العسكرية الإسلامية
 لواء / جمال الدين محفوظ
- ٧٧ - النفايات الذرية
 د. محمد عبد الله بيومى
- ٧٨ - الإعلام والنقد الفنى
 د. أحمد المغازى
- ٧٩ - المسرح الأمريكى
 د. عبد العزيز حمودة
- ٨٠ - زحف الصحراء
 د. محمد فتحى عوض الله
- ٨١ - مشاكل الطفل النفسية
 د. كلير فهم
- ٨٢ - الأدب التركى
 د. حسين مجيب المصرى
- ٨٣ - مضادات الحيوية
 د. محمد صادق صبور
- ٨٤ - الرواية الإنجليزية
 د. إنجيل بطرس
- ٨٥ - الضحك فلسفة وفن
 جلال العشرى

الكتاب القادم

لغتنا الجميلة

فاروق شوشة

١٩٧٨/٢٦٠١

رقم الإيداع

الترقيم الدولي ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٢٣٠ - ٩ ISBN

١٣/٧٨/ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

ملبسة

هذا الكتاب

يشار دائماً إلى الاستثمارات الأجنبية على أنها تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطنى بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع . . .

وهذا الكتاب يتناول مشاكل تلك الاستثمارات الأجنبية . . . وأثرها فى الاقتصاد الدولى . . . والاقتصاد المصرى على وجه الخصوص .

بسم الله الرحمن الرحيم

قام بإعداد هذه النسخة pdf ورفعها :

د محمد أحمد محمد عاصم

نسألكم الدعاء